مصريين بلا حدود للتنمية

EUEPR
الاتحاد النوعى
للسياسات والبحوث التربوية

مرصد العنف القائم على النوع الإجتماعي في البيئة المدرسية

الاصدار الرابع
لسنة ٢٠٢٤

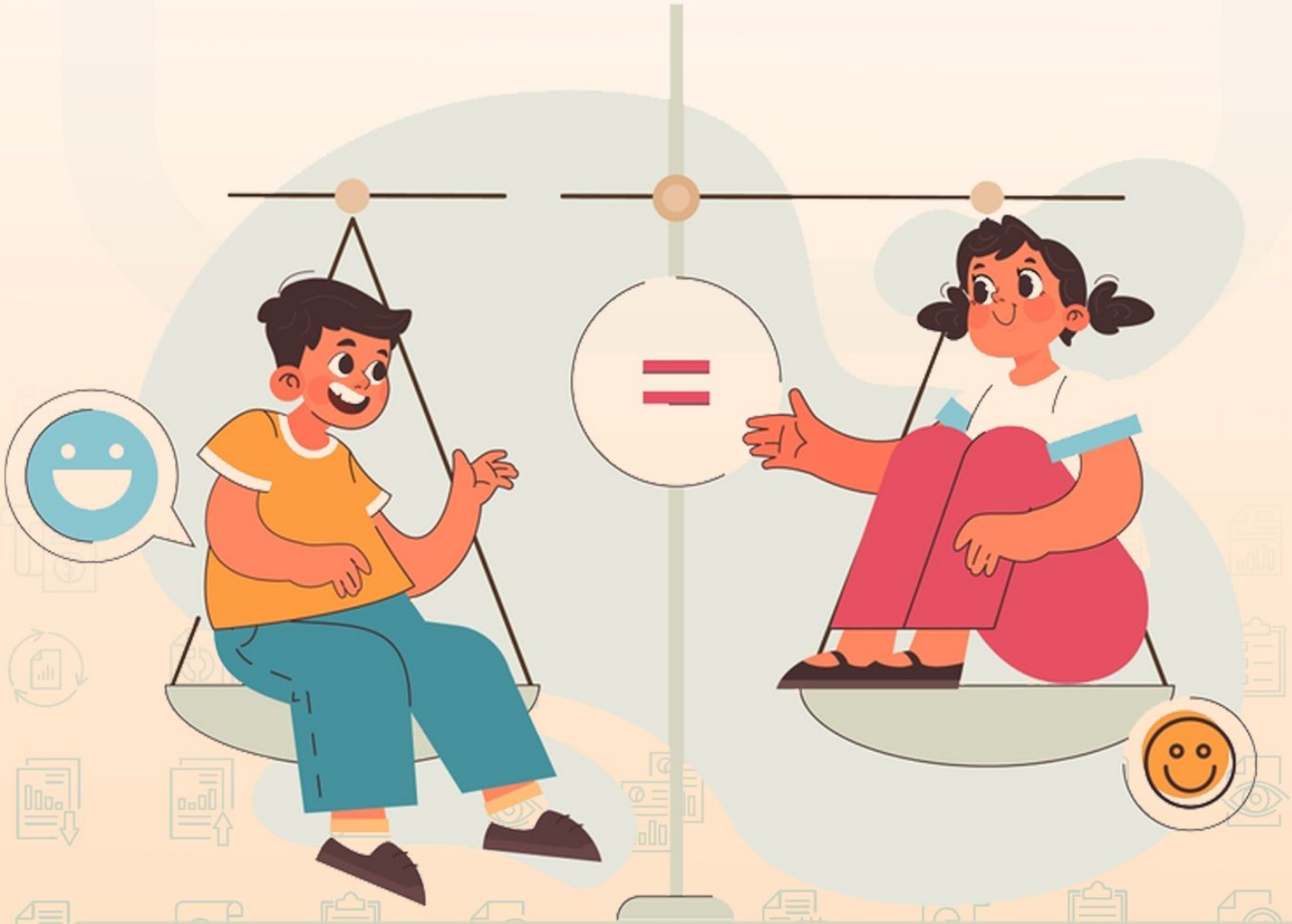

إعداد أ. ندى يوسف

باحثة

إشراف فريق عمل مصريين بلا حدود

أ. وسام الشريف

المدير التنفيذي لمؤسسة مصريين بلا حدود للتنمية

أ. أمنية سويدان

مسؤول المناصرة بمؤسسة مصريين بلا حدود

إخراج فني

أ.رضوى عماد

مقدمة

تعتبر الموازنة المالية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتنفيذ سياساتها العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. هي وثيقة تحدد كيفية تخصيص الموارد المالية المتاحة عبر مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم، الصحة، والبنية التحتية. وتكتسب الموازنة أهمية خاصة في تعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تعكس أولويات الدولة في توزيع الموارد وتحقيق المساواة بين الفئات المختلفة في المجتمع.بناءًا عليه، تلعب الموازنة دورًا حيويًا في ضمان الحق في التعليم، من خلال تخصيص الأموال اللازمة لتحسين جودة التعليم وتوسيع فرص الوصول إليه لجميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. وعندما تكون الموازنة مصممة بشكل عادل وشفاف، فإنها تسهم في الحد من الفوارق الاجتماعية وتدعم تمكين الأفراد من خلال توفير تعليم يتسم بالعدالة والمساواة.

في هذا السياق، يتناول التقرير الحالي مدى توافق الموازنة الحالية مع الأحكام الدستورية المنصوص عليها في دستور 2014، ومدى تأثير هذه المخصصات على تحسين جودة التعليم وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات التعليمية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة. كما يناقش التقرير مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم، ويستعرض المعايير اللازمة لتحقيقها في هذا المجال، مع تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الإنفاق على التعليم، وتأثير ذلك على تحسين البنية التحتية المدرسية، تدريب المعلمين، وتوفير المواد التعليمية.

عن المرصد

تعد التقارير الخاصة بمرصد العنف القائم على النوع الإجتماعي في البيئة المدرسية إصدار دوري تصدره مؤسسة **"مصريين بلا حدود للتنمية"** يهدف إلى رصد وتحليل السياسات التعليمية التي تنتهجها وزارة التربية والتعليم، وتوثيق الحالات التي قد تعيق سير العملية التعليمية وتحول دون تحقيق أهدافها. يركز المرصد على جمع البيانات المتعلقة بحوادث العنف؛ خاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي ضد الطلاب. بالإضافة إلى ذلك، يتابع المرصد دور الجهات المعنية في مواجهة التحديات المختلفة التي تؤثر على العملية التعليمية، ويسلط الضوء على تقييم مدى التزام الدولة بالاستحقاقات الدستورية المتعلقة بالإنفاق على التعليم وضمان تقديم خدمات تعليمية شاملة وعادلة لكافة أفراد المجتمع.

لماذا المرصد

في إطار الإصدار الحالي، يركز المرصد على تحليل الموازنة العامة للتعليم في ضوء الاستحقاق الدستوري المنصوص عليه في دستور 2014. من ناحية أخرى، يستعرض الإصدار مفهوم العدالة الإجتماعية في ضوء سياسات الإنفاق التعليمي والإستحقاق الدستوري؛ حيث يهدف التقرير إلى دراسة مدى تطابق تخصيصات الميزانية مع النسب المحددة في الدستور، وتحليل تأثير هذه المخصصات على جودة التعليم وإتاحته لجميع الطلاب، بما في ذلك الفتيات والمجموعات المهمشة. من خلال هذا التحليل، يسعى المرصد إلى تقديم رؤية واضحة حول تداعيات وتبعات قرارات تخصيص مصروفات التعليم في الموازنة، وتقديم توصيات تدعم الإصلاحات الضرورية لتحقيق بيئة تعليمية أكثر عدلًا وشمولًا.

من خلال الإصدارات السابقة، مثّل المرصد أداة ذات أهمية كبيرة لرصد وتحليل السياسات التعليمية. حيث يتسم المرصد بقدرته على متابعة تطورات السياسات التعليمية بشكل دوري ودقيق، مع التركيز على توثيق الجهود الحكومية والغير حكومية أيضًا في مواجهة القضايا التعليمية العالقة، خاصةً تلك المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. كذلك، يساهم المرصد في متابعة محاولات إصلاح النظام التعليمي، من خلال تقديم تقييمات وتقارير مستقلة وموثوقة حول مدى فعالية السياسات الحالية في تحسين البيئة التعليمية وحماية حقوق الطلاب. من خلال هذا الدور، يعمل المرصد على تسليط الضوء على التحديات والممارسات السلبية التي قد تعيق تحقيق أهداف التعليم، مع التركيز على تعميق الوعي المجتمعي حول قضايا النوع الاجتماعي وحقوق الفئات المهمشة في بيئات التعليم.

من يستهدف المرصد

يستهدف المرصد المعنيين بملف التعليم في مصر على المستويين التشريعي والتنفيذي؛ بما في ذلك صناع السياسات ومطبقيها داخل النظام التعليمي وأصحاب المصلحة من أولياء أمور الطلاب والباحثين والفاعلين في ملف التعليم في مصر، كما يوجه اهتمامه إلى مؤسسات المجتمع المدني، خاصة تلك الفاعلة في المجتمعات المحلية والإقليمية، لتعزيز المشاركة في المسؤوليات والأدوار المتعلقة بمجالات الحوكمة، المناصرة، والتوعية.

المنهجية المستخدمة

يستهدف الاصدار الحالي للمرصد تقديم تحليل عن الموازنة العامة للتعليم في سياق العدالة الإجتماعية والحق في التعليم والحق في وصول عادل للخدمات التعليمية. يعتمد الإصدار على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس، بالإضافة إلى تقييم السياسات التعليمية والموارد المالية المخصصة للتعليم في مصر. يتم تحليل مدى توافق الموازنة الحالية مع الاستحقاقات الدستورية المنصوص عليها في الدستور المصري لعام 2014، هذا التحليل سيتضمن أيضًا تقييم التأثير المحتمل لهذه المخصصات المالية على جودة التعليم وإتاحته لجميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك المجتمعات المهمشة. كذلك، تحديد مفهوم ومقومات العدالة الاجتماعية بصفة عامة ومعايير تحققها في التعليم بوجه خاص.

يتضمن الإصدار تحليلًا للأثر الاقتصادي والاجتماعي لزيادة مخصصات التعليم، خاصة في مجالات تحسين جودة التعليم، وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم لجميع الطلاب. يتم دراسة كيفية تأثير هذه الزيادة على البنية التحتية المدرسية، وتدريب المعلمين، وتوفير المواد التعليمية، بالإضافة إلى تأثيرها على المساواة والعدالة الخاصة بالنوع الاجتماعي في التعليم. كما يشمل التقرير دراسة تأثير السياسات المالية على التكلفة الاقتصادية للنظام التعليمي والأثار الاجتماعية والثقافية لهذه المخصصات، مثل تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق فرص متكافئة لجميع الطلاب. يعتمد المرصد في جمع البيانات على عدة أدوات وأساليب بحثية، بدءًا من المراجعة الوثائقية للتقارير الحكومية والتشريعات المتعلقة بالتعليم.

بينما ركزت الإصدارات السابقة على استعراض أبرز الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها الدولة المصرية، والتي تضمن الحق في التعليم كحق أساسي للجميع دون تمييز، مع التطرق إلى الإطار القانوني المصري المتعلق بحماية الأطفال من العنف، وعرض مختلف أشكال العنف في البيئة التعليمية، من خلال تحليل معمق لأسبابها وتداعياتها، مع عرض تعريفًا للبيئة المدرسية الآمنة ومناقشة المعايير الدولية الخاصة بتقييم هذه البيئة. كما سلطت الضوء أيضًا على الجهود التي تبذلها الجهات الرسمية وكذلك منظمات المجتمع المدني، مع تقديم تجارب بعض الدول في تطوير التعليم الرسمي، لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين السياق المصري. بالإضافة إلى قياس أثر الجهود المبذولة من جميع الأطراف المعنية، مثل وزارة التربية والتعليم، المجتمع المدني، الإدارات التعليمية، والباحثين، مع التركيز على تأثير القرارات الرسمية والتدخلات المختلفة على تطوير قطاع التعليم في عام 2023. كما تضمنت الإصدارات مجموعة من التوصيات لصناع القرار حول كيفية إدارة ملف التعليم بما يضمن توفير تعليم آمن وعالي الجودة ومستدام لجميع الفئات. وفي الإصدار الأول لعام 2024، تم تقديم تعريفات موسعة للبيئة التعليمية الآمنة والشاملة، مع التركيز على حقوق الفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر مثل الفتيات والأشخاص المتعايشين مع الإعاقات الجسدية والنفسية والنازحين. كما دعا الإصدار إلى ضرورة وضع خطة شاملة للتعليم في حالات الطوارئ، وفي الإصدار الثاني لنفس السنة، تم تسليط الضوء على تحليل القرارات الرسمية التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2024/2025، مع دراسة أهم المعايير التي يمكن من خلالها قياس جودة التعليم. كما تناول العلاقة بين تلك المعايير وتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم.

يختتم هذا الإصدار بتقديم مجموعة من التوصيات السياسية والتنفيذية لصناع القرار في وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية، وذلك بهدف تحسين فعالية السياسات التعليمية وضمان توفير بيئة تعليمية آمنة وعادلة لجميع الطلاب. تشمل التوصيات أيضًا مقترحات لتعزيز استدامة النظام التعليمي وتطويره بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ويسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أهم المفاهيم التي تناولها المرصد الحالي

الحق في التعليم: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصبح أحد الوثائق الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان بالحق في التعليم كحق أساسي. فقد حظي الحق في التعليم باهتمام خاص في هذا الإعلان، حيث نصت المادة 26 منه على أن "لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم مجانيًا على الأقل في مرحلته الابتدائية والأساسية، ويجب أن يكون التعليم الأساسي إلزاميًا، مع توفير التعليم الفني والمهني للجميع". كذلك، يتمتع هذا الحق بالحماية بموجب الاتفاقيات الدولية مثل "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و"اتفاقية حقوق الطفل"، حيث يُعتبر التعليم أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمساواة في الفرص.

اللاجئين: وفقًا لتعريف الأمم المتحدة، اللاجئ/ة **هو** كل شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد.

الفئات المهمشة – Marginalized Groups: في سياق التعليم، يتم تعريف الفئات المهمشة أنها الفئات من الأطفال والشباب والمسنين والنساء الأكثر حاجة للتربية والتعليم. وغالبًا ما تتعرض هذه الفئات للاستبعاد والحرمان من حقوقها، وخاصة الحقوق التعليمية. قد يكون هذا الحرمان كليًا، حيث لا تحصل هذه الفئات على الخدمات التعليمية، أو قد تكون الخدمات متوفرة ولكنها محدودة وغير كافية، ولا تقدم بالشكل الذي يتناسب مع احتياجاتهم (علي، 2019).

العدالة الاجتماعية: تعرف العدالة الاجتماعية أنها تحقيق الوضع الاجتماعي المثالي لأفراد المجتمع بحيث يتمتعون بنفس الحقوق من الخدمات والفرص والمراكز الاجتماعية، من خلال تحقيق العدالة الاقتصادية لأفراد المجتمع بتمكينهم من نفس الفرص المتاحة والمساواة في توزيع الموارد والدخل والثروة **(Heffernan، Ambrosino، Ambrosino، و Shuttlesworth، 2008)**. علاوة على ذلك، استعرض العالم بيير بورديو التعليم من منظور العدالة الاجتماعية باعتبار ان النظام التعليمي يسهم في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية الاجتماعية وتقليل الفجوات الطبقية من خلال وصول الأفراد لأعلى قدر ممكن من رأس المال الثقافي.

الوصول العادل- Fair Access: يرتبط مفهوم الوصول العادل بمفهوم العدالة الاجتماعية؛ في كتابه نظرية العدالة **(A Theory of Justice)**، تناول جون رولز مفهومًا أساسيًا للعدالة يقوم على مبدأ العدالة كإنصاف. من خلال هذا المبدأ، يحدد رولز أن الوصول العادل إلى الفرص يجب أن يتم تنظيمه وفقًا لمبدأي التوزيع المتساوي في الحقوق الأساسية تكون متاحة للجميع بالتساوي، مثل حرية التعبير، الحق في الاعتقاد، والحق في العمل والتنقل، بالإضافة إلى الحقوق المرتبطة بالمواطنة مثل الوصول المتساوي إلى الوظائف العامة والمساواة أمام القانون، والتوزيع الغير متساوي للمنافع التي توزع وفقًا لاحتياجات الأفراد، مثل تقديم الدعم لمحدودي الدخل وتوفير السكن والرعاية الصحية لأولئك الذين لا يستطيعون تغطية تكاليفها والفوائد التي تحقق أكبر قدر من الفائدة للفئات الأقل حظًا. بالنسبة لرولز، الوصول العادل يعني توزيع الفرص والموارد بحيث يحصل الأفراد الأكثر ضعفًا على الدعم الضروري لتحسين أوضاعهم.

المحور الأول: مراجعة الموازنة التعليمية وتوافق مخصصات التعليم في ضوء المعايير الدستورية

الحق في التعليم في الدستور المصري

يعد التعليم من الحقوق الأساسية للإنسان، ويعتبر قوة رئيسية للتنمية، لهذا، تنص المادة **19 فى الدستور المصرى لعام 2014** على أن **"التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها" (الدستور المصري 2014)**. على الرغم من **إعطاء الدستور مهلة ثلاث سنوات** للحكومة من أجل تطبيق عهذه المادة نظرًا للمعوقات الصعبة التي تواجه تمويل الحكومة لقطاع التعليم وأزمة التمويل والإنفاق بشكل عام في **المادة 238** والتي تنص بشكل واضح على "تضمن الدوله تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومى على التعليم، والتعليم العالى، والصحة، والبحث العلمى المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في **موازنة الدولة للسنة المالية 2016/2017.** وتلتزم الدولة بمد التعليم الإلزامى حتي تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي 2016/2017." (الدستور المصري 2014) إلا أن هذا الإلتزام يشوبه الكثير من التساؤلات.

أيضًا، من خلال ربط هذا الحق مع **أهداف التنمية المستدامة** التي تبنتها مصر، يتضح دور التعليم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، التي تشمل تحسين جودة الحياة والحد من الفقر وتعزيز المساواة بين جميع الأفراد. الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة **(SDG 4)** يركز على "ضمان التعليم الجيد والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، وهو ما يوافق مع الالتزامات الدستورية المصرية في توفير التعليم لجميع الأفراد دون تمييز. بهذا، يعد التعليم ركيزة أساسية لتحقيق **رؤية مصر 2030**، وهي الخطة الاستراتيجية التي تسعى إلى تحسين كافة جوانب الحياة، أهمها التعليم. من خلال تطوير النظام التعليمي ليتماشى ذلك مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يسعى إلى تحسين جودة التعليم، بحيث لا يقتصر على توفير الوصول إلى التعليم، بل يشمل أيضًا تعزيز مخرجاته وزيادة فرص التحصيل العلمي لجميع الفئات، مع التركيز بشكل خاص على ضمان مشاركة الإناث والأشخاص ذوي الهمم في التعليم بكافة مراحله.

تحليل توزيع الموازنة العامة للتعليم: المخصصات المالية للتعليم الأساسي والعالي والبحث العلمي

تعد الموازنة العامة للتعليم من أهم الموازنات التي تعكس التزام الدولة بتحقيق التزاماتها تجاه مواطنيها وتحقيق أهدافها من تحسين جودة التعليم وإتاحة الفرص التعليمية لجميع الفئات في المجتمع. ويضم قطاع التعليم 35 كيان مدرج في الموازنة للتعليم قبل الجامعي؛ وتنقسم كيانات قطاع التعليم إلى **كيانات فرعية هي الإدارة المركزية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، و 27 مديرية تعليمية و 7 هيئات للخدمات التعليمية ((Krafchik, (2014.**

يتم عرض نسب ومخصصات التعليم من الموازنة العامة سنويًا من خلال البيان التمهيدي للموازنة العامة هو أول وثائق الموازنة العامة، يليه صدور الموازنة العامة في وثيقتين: **البيان المالي والبيان التحليلي للموازنة العامة، موازنة المواطن وهي عرض مبسط عن الموازنة العامة.**

اثناء دراسة وتحليل الارقام والنسب لسنة ***2023/2024*** و سنة ***2024/2025***، تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين الإنفاق الفعلي للحكومة والإنفاق الإسمي؛ ظهر هذا الاختلاف نتيجة لتبني وزارة المالية مفهوم اعم وأشمل للنفقات من تعريف التصنيف الوظيفي. يشير مفهوم التصنيف الوظيفي للموازنة العامة إلى تصنيف الإنفاق الحكومي بناءًا على نوع أو وظيفة الإنفاق، مثل التعليم أو الصحة، بحيث يتم تخصيص المخصصات لكل قطاع وفقًا لجهة مسؤولة مباشرة عن هذه المجالات. في سياق الإنفاق على التعليم، يعتمد التصنيف الوظيفي على تخصيص الأموال للجهات الحكومية ذات العلاقة المباشرة، مثل وزارة التعليم، ويقتصر على الإنفاق الذي يتم في المؤسسات التابعة لها فقط.

ولكن، مع التعديل الذي جرى في تعريف الإنفاق على الصحة والتعليم، تم تبني مفهوم أوسع يشمل الجهات غير الموازنية مثل الهيئات الاقتصادية والشركات التي تقدم خدمات صحية أو تعليمية. هذا التعريف المعدل يشمل ما يتم إنفاقه على أي أنشطة تعليمية من قبل جميع الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة سواء كانت خدمية أو اقتصادية أو أي مراكز علمية أو بحثية حكومية، ويتضمن مخصصات مثل الإنفاق على قطاع الشؤون الثقافية في الأزهر ودعم اشتراكات الطلبة والمنح الدراسية في وزارة التضامن الاجتماعي في **موازنة 2017/2016**، إضافة إلى تحمل أعباء خدمة الدين المتعلقة بالصحة والتعليم، مما يؤدي إلى زيادة أسمية في **مخصصات الإنفاق في الموازنة (الاقتصادية، 2023).**

الفرق بين النسبة الأسمية والنسبة الحقيقية يظهر عندما يتم مقارنة النسب المعلنة للإنفاق بناءًا على التصنيف الوظيفي التقليدي مقابل التصنيف المعدل. فالنسبة الحقيقية تمثل الإنفاق على الصحة أو التعليم حسب التصنيف الوظيفي، بينما النسبة الأسمية تأخذ في اعتبارها جميع مخصصات الإنفاق من جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الهيئات غير الموازنية والإنفاق على الديون. تم ذكر فقرة توضيحية في **موازنة المواطن 2024/2025** أن **" يشمل الإنفاق لتلك القطاعات ليس فقط المخصص للجهات الموازنية ولكن تم اضافة انفاق يتم ِمن قبل الهيئات الإقتصادية وبعض الشركات والتى تندرج ايضا ضمن المخصصات الموجهة لكل من قطاعى الصحة والتعليم كما انها تفى بالإستحقاق الدستورى: حيث يشمل الإنفاق الخاص بالقطاع فى الجهات الوظيفية بالإضافة إلى أي جهات أخرى مرتبطة بنفس النشاط على سبيل المثال مدارس هيئة المجتمعات العمرانية فى المدن الجديدة، أيضًا يتم إضافة نصيب هذه الجهات من أعباء خدمة الدين حيث استفادت هذه القطاعات من الصحة والتعليم من هذه الديون.".**

وفقًا للبيان التحليلى عن مشروع **الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥** الصادر عن وزارة المالية للمصرية، جاءت مصروفات قطاع التعليم في **الموازنة المصرية من عام 2021/2022 حتى عام 2024/2025** على النحو التالي:

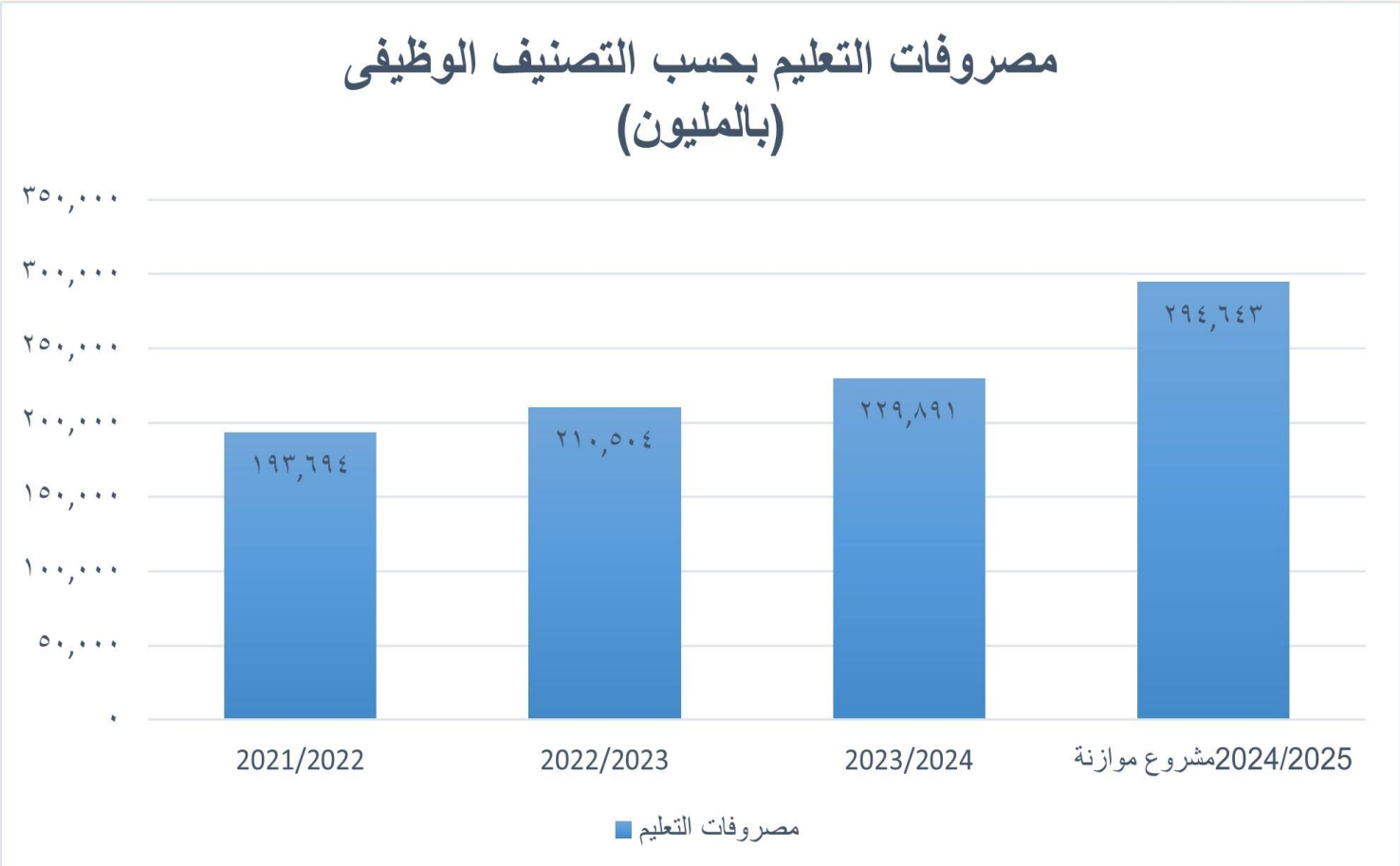

على الرغم من حقيقة أن مؤشرات المصروفات أو الانفاق على قطاع التعليم تبدو في تزايد مستمر على مدار السنوات الأربعة الماضية، ولكن هذا لا يعكس بدوره مدى الإنفاق الحقيقي أو الفعلي. طبقًا **لتقرير الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية في مصر الذي أصدره البنك الدولي عام 2022**، أوضح أن الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم منخفضًا بشكل ملحوظ.

ورغم زيادة المخصصات في الموازنة العامة، فإن هذه الزيادة لا تعكس تحسنًا حقيقيًا في الإنفاق الفعلي عند أخذ القيمة الحقيقية في الاعتبار. ففي **ميزانية 2024/2025** أقرت وزارة المالية استيفاء نسب الاستحقاق الدستورى للتعليم بعدما بلغت مخصصات التعليم **565 مليار جنيه والتعليم العالي 293 مليار جنيه** وهو ليس القيمة الحقيقية لمخصصات التعليم، إذ بلغ الإنفاق الفعلي على قطاع التعليم في **موازنة العام المالي 2024/ 2025** نحو **294 مليار و643 مليون جنيه فقط، وليس 858 مليار جنيه**. وهو ما تم إيضاحه في الفقرات السابقة عن الفرق بين الإنفاق الأسمي والإنفاق الفعلي، فعند النظر في الموازنة العامة نجد رقمين مختلفين لمخصصات التعليم، الأول الذي صرحت به وزارة المالية **(858 مليار جنيه)**، ويشمل الإنفاق على قطاع التعليم، مضاف إليه بنود ليست ذات صلة مباشرة بالقطاع التعليمي، كتحميل مخصصات التعليم نسبة من سداد فوائد وأقساط الديون، وذلك حتى يكتمل النصاب الدستوري للإنفاق على التعليم، والمقرر بنحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي. ورقم أخر، ويمثل الإنفاق الفعلي على قطاع التعليم، وهو حوالي **295 مليار جنيه فقط، ولا تبلغ نسبته سوى 2% من الناتج المحلي الإجمالي**، والذي وفقًا وزارة التخطيط أن يبلغ في العام المالي الحالي **2023/ 2024 نحو 13.9 تريليون جنيه**، بمعدل حوالي نصف ما يفرضه النص الدستوري.

ينعكس عدم التحسن بشكل واضح عند النظر في النمو السكاني المتزايد ومتطلبات هذه الزيادة، بالإضافة إلى مقارنة مستويات الإنفاق في مصر مع دول نظيرة لها. من جهة أخرى، فإن تصنيف الحكومة المصرية للإنفاق على القطاعات المتعلقة بالتنمية البشرية لا يعد كام

لاً، حيث يتم استبعاد بعض القطاعات الهامة بناءًا على تبعيتها الإدارية. كما يحتوي التصنيف على بنود

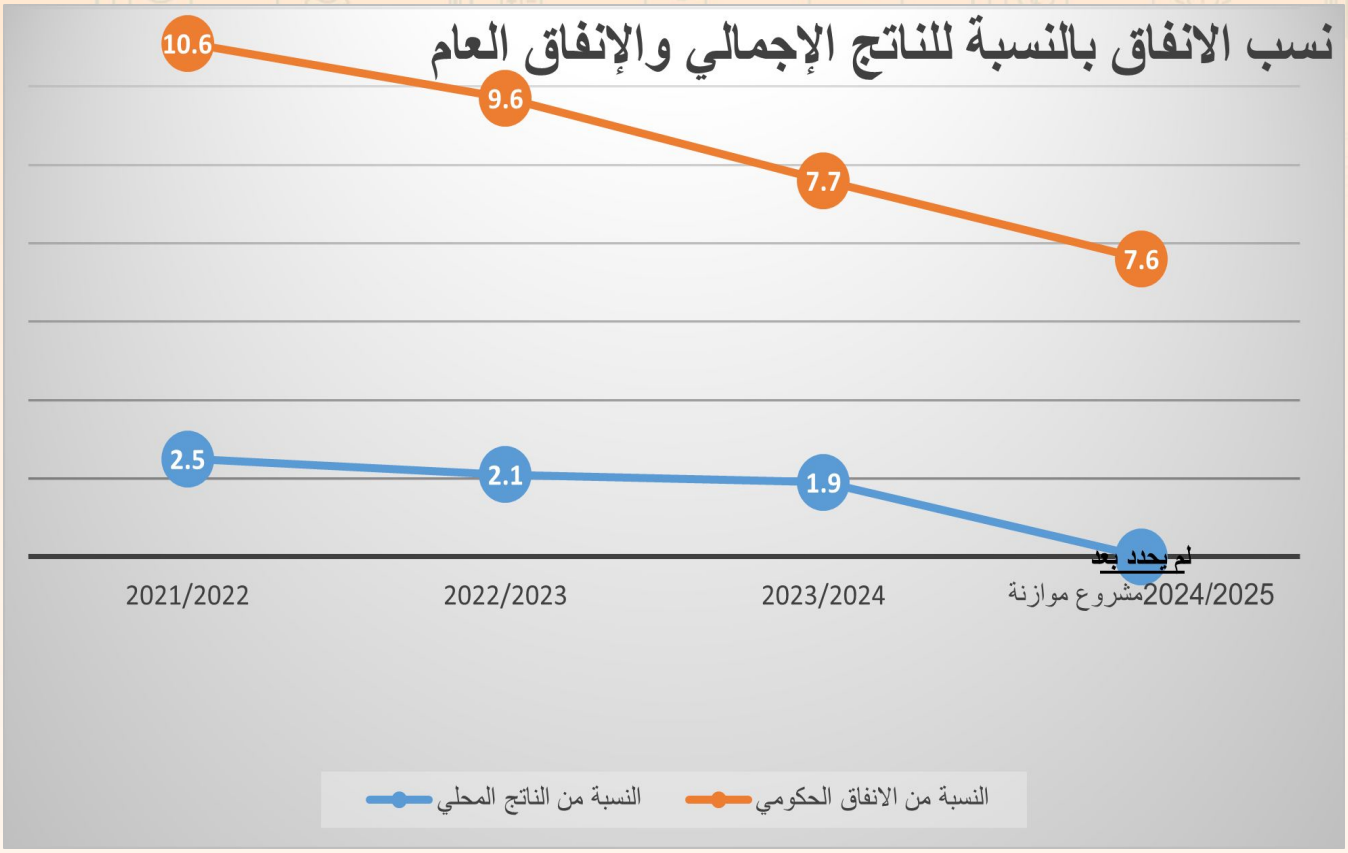

المصدر: تقارير الموازنات العامة الصادرة عن وزارة المالية المصرية

بالنظر إلى الاستحقاق الدستوري الذي ينص على تخصيص 4% من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم الأساسي و2% للتعليم العالي، نجد أن هناك فجوة كبيرة بين ما يتم تخصيصه فعليًا في الموازنة العامة وما هو منصوص عليه دستوريًا. وفقًا للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا تزال مخصصات التعليم في مصر تتراوح حول 3% من الناتج المحلي الإجمالي على الاكثر، وهو أقل من النسبة المحددة دستوريًا. وقد أظهرت كذلك تقارير البنك الدولي أيضًا أن الإنفاق الفعلي على التعليم لم يتجاوز الحدود الدنيا المطلوبة لتحسين جودة التعليم. على الرغم من أن الحكومة تعمل على زيادة المخصصات العامة للتعليم، إلا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة السكانية الكبيرة، وتظل مستويات الإنفاق الفعلي أقل من المطلوب لتحقيق التعليم الجيد والشامل. فيتبين من النسب السابقة لأخر سنة، **2024-2023 أن نسبة ميزانية التعليم التي بلغت 230 مليار جنيه للناتج المحلي الاجمالي البالغ 12 تريليون جنيه هو 1.9% فيما بلغت النسبة بالمقارنة للانفاق الحكومي 7.7، وهو مالم يقترب من نصف النسبة المحددة دستوريًا للإنفاق على التعليم.**

الأثار المترتبة على الموازنة الحالية

تشير تقارير مؤسسات مثل البنك الدولي إلى أن الإنفاق الفعلي على التعليم في مصر غالبًا ما يعاني من تحديات في ترشيد الموارد وأوجه الإنفاق الفعلي، حيث يتم توجيه جزء كبير من الميزانية لتغطية النفقات الخاصة بتغطية أجور الموظفين والصيانات بدلًا من الاستثمارات في تطوير المناهج، وتدريب المعلمين، أو تحسين البيئة المدرسية. رغم الجهود المبذولة لزيادة الميزانيات المخصصة للتعليم، لا يزال الإنفاق الفعلي على التعليم في مصر دون المستوى المطلوب لمواكبة التحديات الحالية. إذ أن تكلفة تحسين جودة التعليم تشمل ليس فقط الإنفاق على البنية التحتية والمدارس، بل أيضًا تحسين مستوى التعليم من خلال برامج تدريبية للمعلمين، واستخدام التكنولوجيا في التعليم. وتظهر هذه المشكلة بشكل جلي في نسبة الأجور وتعويضات العاملين من المصروفات من النسبة الكلية المخصصة للتعليم، فتظهر النسب على النحو التالي

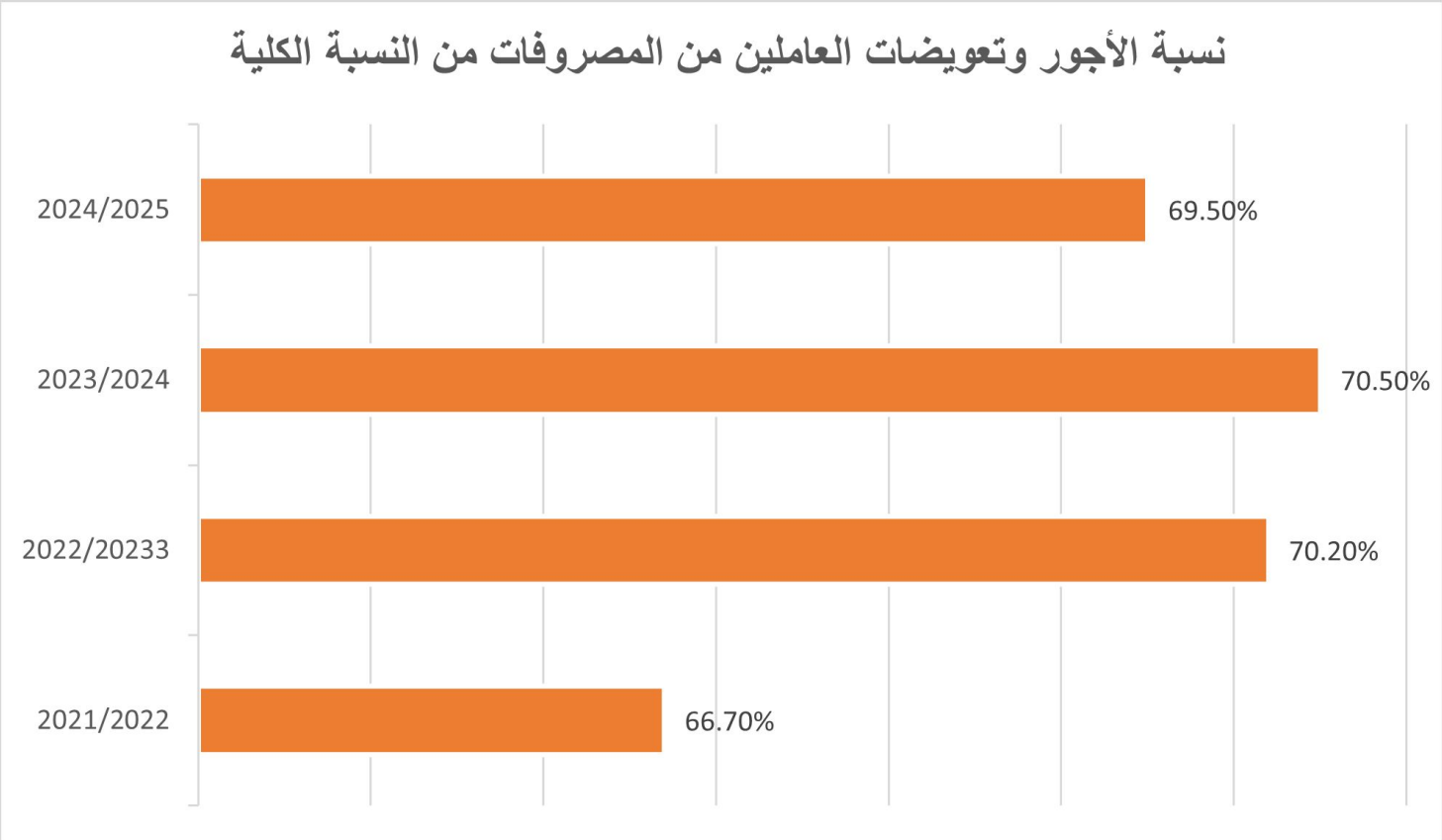

طبقًا للبيانات السابقة، تشكل الأجور النسبة الأكبر من ميزانية التعليم، حيث بلغت **70.5٪ في موازنة 2024/2023**. في المقابل، تستحوذ الاستثمارات على **19.1٪ فقط من إجمالي الميزانية**، مما ينعكس سلبًا على سرعة بناء المدارس الحكومية وتوسيع الفصول الدراسية وتعيين مدرسين لسد الحاجة التعليمية للمدرسين.

بالإضافة لهذا، تمثل مشكلة توجيه الموارد المالية الحكومية إحدى المشكلات التي تواجه ميزانية التعليم، فيتم توجيه الموارد بطريقة غير فعالة، على سبيل المثال، خصصت الدولة مبالغ ضخمة لإنشاء مدارس حكومية ذات مصروفات مرتفعة، وهو ما يجعلها غير متاحة للجميع. مثل تأسيس المدارس اليابانية في مصر بموجب اتفاقية تمويل مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في عام 2018، بتكلفة بلغت **18.6 مليار جنيه**. كما حصلت الحكومة على منحة إضافية من اليابان في مايو 2019 بلغت قيمتها **7.5 مليون جنيه**. ومنذ العام الدراسي **2021/2022**، بلغ عدد هذه المدارس **48 مدرسة منتشرة في 25 محافظة، ويبلغ عدد الطلاب المسجلين بها حوالي 11 ألف طالب، مع مصروفات وصلت إلى 15.6 ألف جنيه. الحكومة تسعى حاليًا إلى توسيع هذا النموذج، حيث تدرس إنشاء 100 مدرسة ألمانية مماثلة (البديلة، 2023).**

المحور الثاني: التأثيرات الحالية للموازنة على مفهوم العدالة الإجتماعية والوصول العادل إلى الفرص التعليمية.

مفهوم العدالة الاجتماعية والدستور المصري

يتم تعريف العدالة الاجتماعية أنها تحقيق الوضع الاجتماعي المثالي لأفراد المجتمع بحيث يتمتعون بنفس الحقوق من الخدمات والفرص والمراكز الاجتماعية، من خلال تحقيق العدالة الاقتصادية لأفراد المجتمع بتمكينهم من نفس الفرص المتاحة والمساواة في توزيع الموارد والدخل والثروة (Ambrosino, Ambrosino, Heffernan, & Shuttlesworth, 2008). بمعنى أخر، العدالة الاجتماعية تهتم بتحقيق وضع اجتماعي مثالي لأفراد المجتمع بحيث يتمتع الجميع بنفس الحقوق في الحصول على الخدمات والفرص والمراكز الاجتماعية.

ذلك يتحقق من خلال تحقيق العدالة الاقتصادية، التي تضمن تمكين الأفراد من الحصول على نفس الفرص المتاحة والمساواة في توزيع الموارد والدخل والثروة. وفقًا للبنك الدولي (2002)[1]، فإن **العدالة الاجتماعية تعني المساواة في فرص الرعاية والرفاهية بين الأفراد في نفس الجيل أو عبر الأجيال المتعاقبة، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.**

ويلتزم الدستور المصري بتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية في المجتمع بشكل عام من خلال المادة 8 و 9 في الدستور وتنص المادتين على:

المادة 8: يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون.

المادة 9: تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز.

بناءًا عليه، يؤكد الدستور على ضرورة أن يكون هناك نظام قانوني منظم يعزز مبدأ المساواة في الفرص والمعاملة، بالإضافة إلى التزام الدولة بتوفير فرص متساوية للجميع في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية. من خلال هذه المواد، يظهر التوجه الواضح نحو تعزيز العدالة الاجتماعية كأساس لبناء مجتمع مستقر ومتوازن، يحقق المساواة بين أفراده ويعزز من فرص التنمية والرفاهية للجميع.

[1] The World Bank, (2002): Beyond Economic Growth, Washington Meeting the Challenges of Global Development.

العدالة الإجتماعية والتعليم

يعتبر التعليم من الحقوق الأساسية التي تضمنها مواثيق العدالة الاجتماعية، التي تهدف إلى توفير هذا الحق ضمن إطار من المساواة العادلة واحترام الحريات المنظمة. وتتمثل العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتعليم في تأثير متبادل؛ فلا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمع ما دون تحقيق العدالة في التعليم، كما أن العدالة في التعليم لا تتحقق إلا من خلال سياسات للعدالة الاجتماعية تشمل كافة فئات المجتمع.

وفقًا لهذا، حاول الباحثين وضع مبادئ أساسية ومعايير تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، فأوضح الشخيبي **(الشخيبي، 2002)** المبادئ الأساسية التي يجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية كالأتي:

- يجب أن يحصل جميع أفراد المجتمع على فرص تعليمية متساوية، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والنوع الاجتماعي، وأن يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم والاستفادة من خدماته، مع ضمان استمراريتهم في التعليم بما يتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم، والحصول على الوظيفة المناسبة وفقًا لمؤهلاتهم الدراسية.

- توزيع الخدمات التعليمية يجب أن يعتمد على مبدأ الحاجة، سواء كانت الحاجة تتعلق بالأفراد أو المدارس أو المناطق الجغرافية.

- ينبغي أن تكون إلزامية في التعليم، إلى جانب توفيره مجانًا، وضمان معاملة عادلة بين الطلاب.

- يجب أن يتم اختيار الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة بناءً على معايير موضوعية.

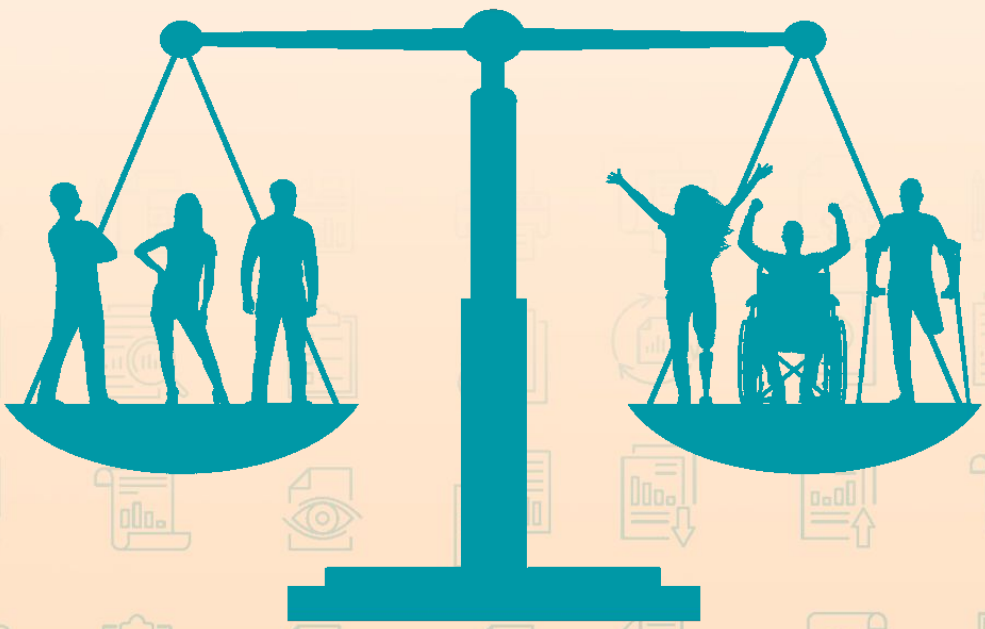

من جهة أخرى، تم حدد ثمانية عناصر تساهم في تحقيق العدالة في السياسة التعليمية (الحي، 2016) وهي:

- § ضرورة وجود الخدمات التعليمية (مدارس، معاهد، جامعات) متاحة ومجهزة.
- § يجب أن تكون هذه الخدمات متاحة لجميع الراغبين في الالتحاق بها، طالما أنهم يستوفون شروط القبول.
- § يجب أن يكون الوصول إلى التعليم ميسرًا، دون وجود عوائق مالية أو اجتماعية أو صعوبة في الوصول.
- § ضمان المساواة في ظروف التعليم وتوفير الإمكانيات التعليمية اللازمة للجميع.
- § يجب أن تكون هناك مساواة في المعاملة والاحترام داخل بيئة المدرسة.
- § يجب أن تتاح الفرصة للطلاب لمواصلة تعليمهم وفقًا لإمكاناتهم العلمية.
- § ينبغي أن يكون هناك تكافؤ في تقييم نتائج التعلم بين الطلاب.
- § يجب أن تتوفر فرص العمل بشكل متساوي، دون تمييز في التوظيف على أساس غير المهارات والقدرات المناسبة للعمل.

من خلال ما تم ذكره، يتضح أن تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم يتطلب تبني مجموعة من المبادئ والمعايير التي تضمن المساواة في الفرص والمعاملة لجميع أفراد المجتمع. كما تم الإشارة إلى أن العدالة في التعليم لا تتحقق إلا إذا كانت الفرص متكافئة لجميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والنوع الاجتماعي، مع ضرورة ضمان استمرارهم في التعليم وتوفير فرص العمل المناسبة لهم. من جهة أخرى، توجد ضرورة لتطبيق معايير إضافية تساهم في تحقيق العدالة، مثل توفير الخدمات التعليمية في جميع المناطق دون عوائق، وضمان المساواة في المعاملة داخل المدرسة. يشمل ذلك ضرورة تيسير الوصول إلى التعليم وضمان تكافؤ الفرص في التقييم والوظائف. هذه المبادئ والمعايير تمثل الأساس لتحقيق بيئة تعليمية عادلة وشاملة تساهم في تطوير المجتمع بشكل متوازن، حيث يتاح لكل فرد الفرصة للنجاح بناءً على إمكانياته/ا وقدراته/ا.

في هذا السياق، تتماشى المبادئ التي تم ذكرها حول تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم مع ما ينص عليه الدستور المصري. **فبموجب المادتين 8 و 9 من الدستور**، تلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. هذا يتوافق مع ما أشار إليه الشخيبي وعبد الحي بشأن ضرورة توفير فرص تعليمية متساوية للجميع، دون التمييز بناءً على الخلفيات الاجتماعية أو الاقتصادية. كما أن الدستور يشدد على أهمية ضمان حقوق المواطنين في الحصول على حياة كريمة وتعليم عادل. نتيجة لذلك، يأتي دور الموازنة العامة في تخصيص الموارد المالية اللازمة للتعليم، مما يساهم في تحقيق هذه الأهداف. إذ أن تخصيص الدولة لموارد مالية كافية للتعليم يعزز من توفير فرص تعليمية متساوية لكل الأفراد، وبالتالي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ويضمن أن التعليم يظل حقًا أساسيًا لجميع المواطنين.

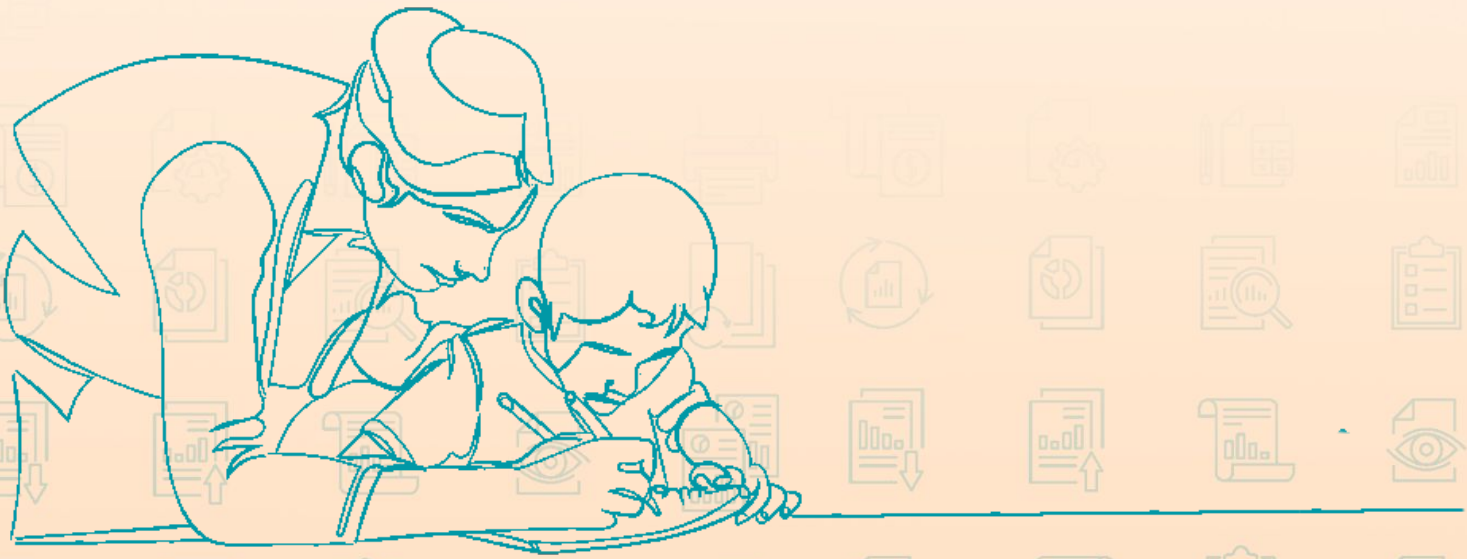

تحديات إعداد موازنة التعليم وتأثيرها على العدالة الاجتماعية والوصول العادل

من أهم التحديات التي تواجه إعداد موازنة التعليم هو استبعاد عملية إعداد موازنة التعليم تحديد الاحتياجات الفعلية للعملية التعليمية والموارد المدرسية الضرورية من تخصيص الأموال. نتيجة لهذا، كان للإنفاق الفعلي تأثير ملحوظ على الموازنات السنوية، حيث كانت المخصصات تحدد أساسًا بناءً على عدد الموظفين في المديريات التعليمية. هذا النظام يعرض تمويل قطاع التعليم لخطر كبير يتمثل في تدني الكفاءة وعدم العدالة، حيث يتم تجاهل عوامل مثل عدد الطلاب، ومستوى التحصيل العلمي، والتقدم المحقق في تطبيق الاستراتيجيات التعليمية عند تحديد مقدار التمويل المخصص للمدارس.

تلعب موازنة التعليم دورًا كبيرًا في تعزيز العدالة الاجتماعية لأنها تحدد مدى توفر الفرص التعليمية لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية إلا أن التحديات التي تواجه الموازنة تؤثر على قدرة النظام التعليمي في تحقيق العدالة الاجتماعية مثل: الفجوة بين المدارس الحكومية والخاصة؛ حيث توجد فجوة واضحة في تخصيص الموارد بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة فتستفيد المدارس الخاصة من موارد أفضل مثل تقنيات التعليم الحديثة والمعلمين ذوي المؤهلات العالية بينما تعاني المدارس الحكومية من نقص في هذه الموارد هذا يؤدي إلى تفاقم التفاوت في الفرص التعليمية بين الطلاب من مختلف الفئات الاجتماعية. بالإضافة إلى نقص الموارد في المناطق الريفية والنائية، فغالبًا ما تفتقر المدارس في المناطق الريفية والنائية إلى المرافق التعليمية المناسبة مثل الفصول الدراسية المتوفرة أو المعدات الحديثة وهذا يجعل الوصول إلى التعليم المتساوي أمرًا صعبًا للطلاب في هذه المناطق مما يؤثر على العدالة في توزيع الفرص التعليمية.

تعتبر جودة التعليم في أي دولة من أهم المؤشرات التي تعكس تطور المجتمع والنظام التعليمي في تلك الدولة. في مصر، تعد فجوة الموارد في التعليم من أبرز القضايا التي تؤثر على جودة التعليم وفاعليته. تتجسد هذه الفجوة في عدة جوانب، منها تفاوت توزيع الموارد بين مختلف مراحل التعليم والمحافظات، نقص أعداد المعلمين، والفجوة بين المدارس الحكومية والخاصة بالإضافة إلي عملية التحصيل لنواتج التعلم. لهذا، تمثل مخصصات التعليم في الموازنة العامة دورًا حاسمًا في سد هذه الفجوة، خاصة في ضوء الاستحقاق الدستوري الذي يفرض على الحكومة تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لصالح التعليم.

ففي سياق نقص المعلمين المتخصصين، صرحت وزارة التربية والتعليم أن هناك نقص في التخصصات الدراسية في مدارس معينة، خاصة في المناطق النائية. هذا النقص يؤدي إلى تقليل جودة التعليم في هذه التخصصات ويؤثر سلبًا على تحصيل الطلاب وهو ما تسعى الوزارة لسد هذا العجز فى أعداد المعلمين الذى بلغ **469 ألفا و860 معلما وبعد إضافة فصول جديدة، أصبح العجز فى أعداد المعلمين أكثر من 665 ألف معلم[1]** وهو ما ينعكس بدوره بشكل سلبي على جودة التعليم، خاصة في المناطق النائية، حيث لا يتوفر معلمون متخصصون في التخصصات الأساسية، مما يؤدي إلى تقليل مستوى التحصيل العلمي للطلاب. كما يخلق هذا العجز تباينًا في فرص التعليم بين الطلاب في المناطق المختلفة، مما يؤثر على العدالة التعليمية ويزيد من الفجوة في التحصيل الدراسي بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.ز

على سبيل المثال، يتبين من الارقام الواردة في كتاب الاحصاء السنوي نسبة نصيب المدرس من التلاميذ لعام 2023-2024 إجماليا في الريف للمرحلة الابتدائية 36.3 فيما بلغت النسبة في الحضر 30.4 لنفس المرحلة؛ وداخل المرحلة الواحدة يختلف نصيب المدرس حسب المحافظات، ففي الأسكندرية للريف وصل نصيب المدرس بالمنسبة للتلاميذ إلى 71.72 وهو ما يعد رقمًا ضخمًا بالنسبة لنصيب المدرس الواحد.

اما عن مشكلة التكدس في الفصول الدراسية من التحديات الكبيرة التي تؤثر سلبًا على جودة التعليم في مصر. يشير كتاب الاحصاء السنوي الصادر عن الإدارة المركزية لقواعد البيانات المركزية التابع لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني سنة ***2023-2024***، إلى أن كثافة الفصول في المدارس الحكومية قد شهدت تزايدًا مستمرًا على مدار السنوات الماضية، حيث كانت **كثافة الفصل في عام 2019 حوالي 48.38 طالبًا، ثم ارتفعت في 2020 إلى 49.52، وفي 2021 وصلت إلى 49.15، وفي 2022 كانت 48.99، بينما سجلت في 2023 حوالي 48.69 طالبًا في الفصل الواحد.** هذا التكدس يمثل تحديًا كبيرًا لعملية التعلم ويقلل من قدرة المعلمين على تقديم التعليم بشكل فعال لجميع الطلاب. وفقًا لتقرير البنك الدولي في أكتوبر 2022، **فإن مصر بحاجة إلى بناء نحو 117 ألف فصل دراسي في غضون 5 سنوات لتقليل كثافة الفصول إلى 45 طالبًا في الفصل الواحد، أو بناء 50 ألف فصل دراسي بحلول عام 2026.**

[1] https://www.almasryalyoum.com/news/details/3295426

في إطار هذه المشكلة، بدأت وزارة التربية والتعليم في إضافة فصول دراسية جديدة، حيث تم إضافة 98 ألف فصل دراسي وفقًا لتصريحات الوزير. إضافة إلى ذلك، في حال تعذر توفير حلول إنشائية، يتم النظر في حلول إدارية من خلال إعادة توزيع الطلاب ودمج المراحل التعليمية، فضـ
لاً عن الاستفادة من المدارس الفنية والمدارس الواقعة في نطاقات الخدمة المجاورة، واستخدام بعض مبا

ورغم هذه الجهود، فإن مشكلة التكدس لا تزال تؤثر بشكل كبير على العدالة الاجتماعية والوصول العادل للتعليم. فالطلاب في الفصول المتكدسة يعانون من فرص تعليمية أقل مقارنة بأقرانهم في الفصول الأقل كثافة، مما يزيد من التفاوت بين الطلاب في مختلف المناطق ويؤثر على تكافؤ الفرص التعليمية. كما يساهم هذا التفاوت في توزيع الفصول في اتساع الفجوة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تباين في التحصيل الدراسي بين الطلاب. تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم يتطلب تخصيص الموارد بشكل متوازن لضمان فرص تعليمية متساوية لجميع الطلاب، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو وضعهم الاقتصادي والنوع الاجتماعي، وهو ما يستدعي حلولًا شاملة تضمن الوصول العادل إلى التعليم في جميع المدارس على مستوى الجمهورية

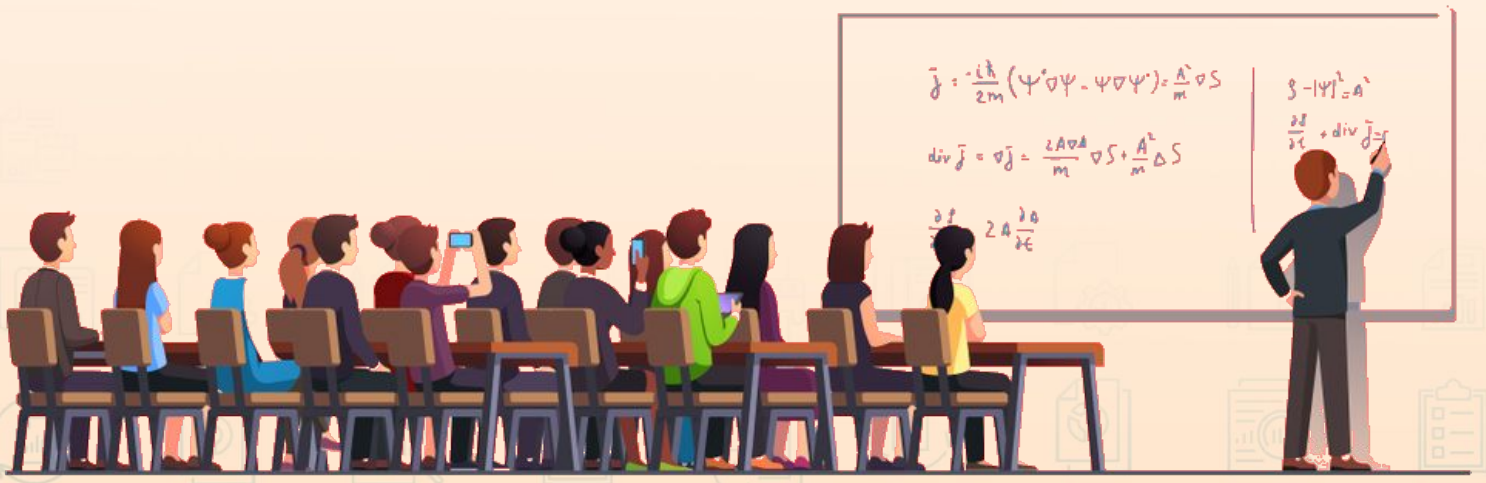

تناقص مخصصات التعليم في الموازنة العامة لعام 2024

يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم تخصيص موارد مالية بشكل يضمن توفير فرص تعليم متكافئة للجميع. على الرغم من تخصيص مزيد من الموارد لتعليم الأطفال في سن التعليم الإجباري، فإن تركز الإنفاق في بعض المناطق الحضرية أو على مستويات تعليمية معينة يعقد الوصول إلى التعليم الجيد للمناطق الريفية أو الفئات الأقل حظًا. لذلك، من المهم ضمان تخصيص التمويل بشكل عادل بين مختلف المناطق والمراحل التعليمية، مع التركيز على دعم الفئات الأكثر احتياجًا مثل الأطفال في المناطق النائية، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، واللاجئين.
في هذا السياق، يمكن تحليل تأثير تخصيص الموازنة على:

1. التعليم في الريف مقارنة بالحضر

يختلف مستوى الوصول إلى التعليم وجودته بين الريف والحضر. في الحضر، تتمتع المدن بتوافر أكبر للمرافق التعليمية والتقنيات الحديثة، مما يسهم في تحسين جودة التعليم وتوسيع الفرص أمام الطلاب. بالمقابل، يعاني الريف من نقص في البنية التحتية التعليمية والمرافق الحديثة، مما يضعف فرص الوصول إلى تعليم جيد. وعلى الرغم من الجهود المستمرة لتطوير التعليم في المناطق الريفية، مثل بناء مدارس جديدة وتوفير موارد، إلا أن الفجوة بين الريف والحضر لا تزال قائمة، ما يستدعي المزيد من الإصلاحات لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في جميع أنحاء البلاد.

يظهر الرسم البياني وفقًا لكتاب الاحصاء السنوي الصادر عن الإدارة المركزية لقواعد البيانات المركزية التابع لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني سنة *2023-2024*الفارق في نسب القيد في المراحل التعليمية المختلفة بين الريف والحضر.

نسبة قيد التلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة بين الريف والحضر

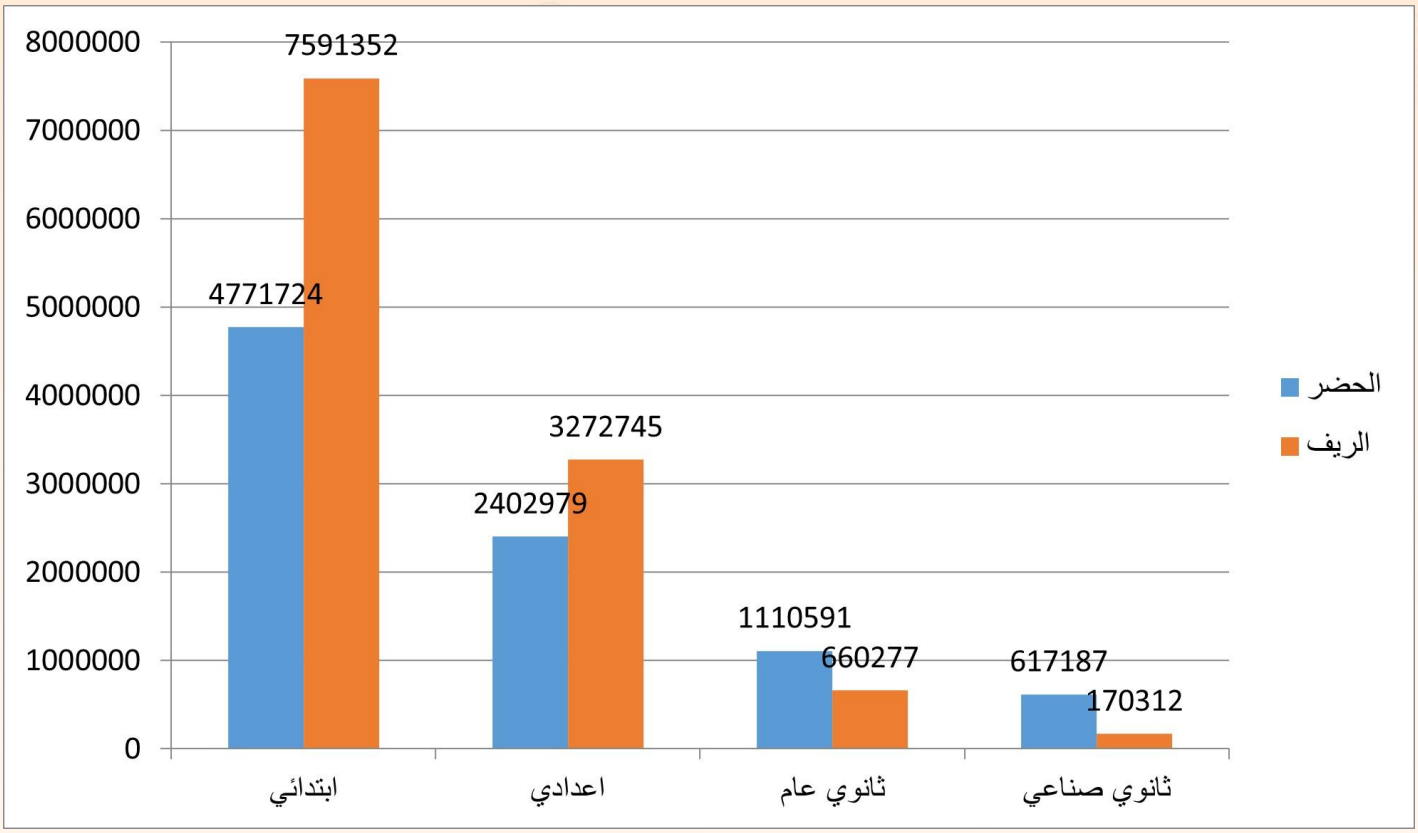

تعكس البيانات الواردة في كتاب الإحصاء السنوي لعام 2023-2024 التابع لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني الفارق الملحوظ في نسب القيد بين الريف والحضر في مراحل التعليم المختلفة.

من اللافت أن الريف يتفوق بشكل واضح في القيد في التعليم الابتدائي والإعدادي، وهو ما قد يعزى إلى زيادة الإقبال على التعليم في هذه المراحل من قبل الأسر الريفية التي تسعى لتوفير فرص تعليمية لأبنائها. ولكن في المرحلة الثانوية، سواءًا في التعليم العام أو الصناعي، تنعكس الصورة لصالح المناطق الحضرية، حيث يظهر ضعف القيد في الريف مقارنة بالحضر. هذا التباين يشير إلى تحديات أكبر في جذب الطلاب للمرحلة الثانوية في المناطق الريفية، مثل قلة المدارس الثانوية أو ضعف جودة التعليم في هذه المناطق أو انسحاب الطلاب من العملية التعليمية في تلك المناطق، مما يعكس حاجة ملحة لتعزيز البنية التحتية وتحسين الفرص التعليمية في الريف لتقليص الفجوة بينه وبين الحضر.

2.التعليم للإناث

نسبة تطور نسبة قيد البنات فى مراحل التعليم جملة حكومي

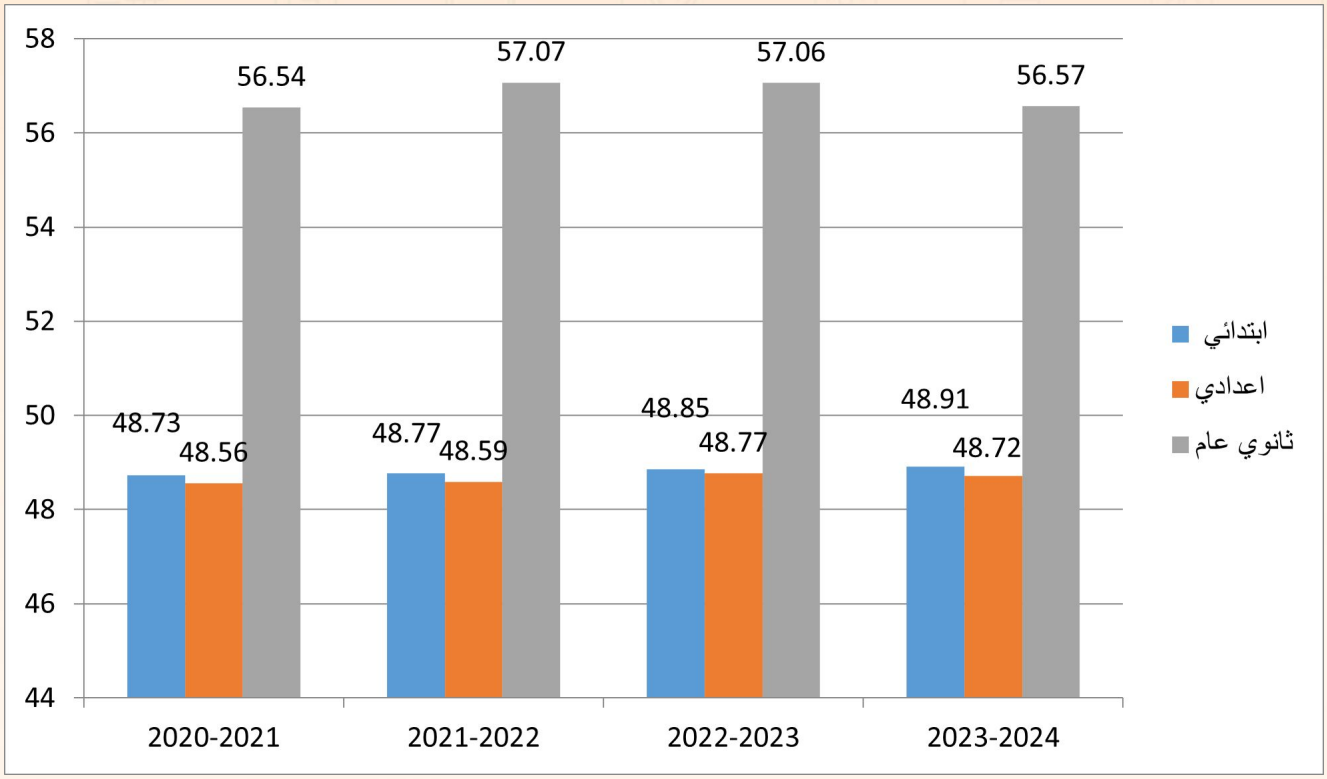

من خلال تحليل نسبة تطور قيد البنات في مراحل التعليم المختلفة، نجد أن هناك تحسنًا تدريجيًا في القيد في التعليم الابتدائي والإعدادي على مدار السنوات من 2020-2021 حتى 2023-2024. في مرحلة التعليم الابتدائي، ارتفعت جملة القيد من 48.73 في 2020-2021 إلى 48.91 في 2023-2024، مما يدل على استمرارية التحسن في توفير الفرص التعليمية للفتيات في هذه المرحلة.

أما في مرحلة التعليم الإعدادي، فقد شهدت الارقام زيادة أيضًا، حيث ارتفعت من 48.56 في 2020-2021 إلى 48.72 في 2023-2024، وهو تطور إيجابي يعكس استمرار اهتمام الدولة بتوسيع قاعدة التعليم الإعدادي للفتيات.

فيما يتعلق بالتعليم الثانوي، رغم أن هناك بعض التذبذب في النسب، حيث سجلت أعلى قيمة في 2021-2022 (57.07)، إلا أن النسبة شهدت انخفاضًا طفيفًا في 2023-2024 (56.57) مقارنة بالعام الذي قبله. يمكن أن يكون هذا التذبذب ناتجًا عن عدة عوامل مثل تغيرات في السياسات التعليمية أو التحديات التي قد تواجه بعض المناطق في توفير التعليم الثانوي للفتيات.

بشكل عام، يظهر أن هناك تطورًا مستمرًا في نسبة قيد البنات في المراحل التعليمية الأساسية والإعدادية، لكن في المرحلة الثانوية قد يتطلب الأمر مزيدًا من الجهود لتحسين النسب والحفاظ على استمرارية التحسن.

نسبة قيد البنات بين الريف والحضر – جملة حكومي

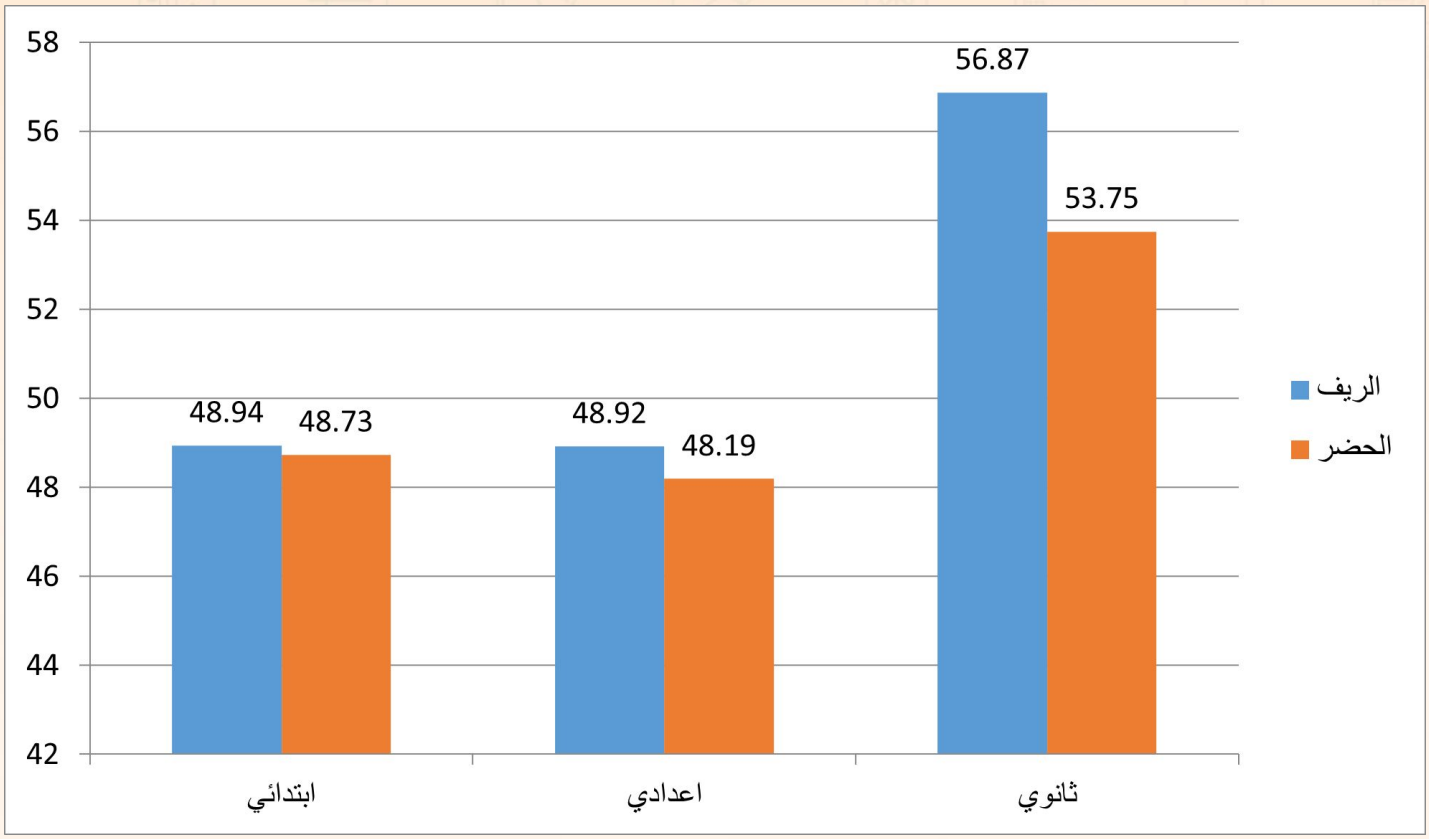

بناءً على هذه الأرقام، يبدو أن هناك تكافؤ نسبيًا في القيد بين الريف والحضر في مراحل التعليم الأساسية، مع بعض التفوق في الريف في التعليم الثانوي، وهو ما قد يشير إلى تأثير المبادرات الحكومية أو المجتمعية في تعزيز تعليم الفتيات في المناطق الريفية.

استنادًا إلى الأرقام حول تطور نسبة قيد البنات في مراحل التعليم المختلفة بين الريف والحضر وعلى مدار الأربع سنوات الماضية، يمكن الاستنتاج أن هناك تقدمًا ملحوظًا في قيد البنات في التعليم الابتدائي والإعدادي، مع زيادة في الوعي بأهمية تعليم الفتيات وتوفير الفرص التعليمية في هذه المراحل. ففي المرحلة الابتدائية، وفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (والاحصاء، 2023) **سجلت نسبة الفتيات المتسربات من التعليم 0.17% فقط، مقارنة بـ 0.23% من الفتيان**، مما يعكس تحسنًا في تمكين الفتيات من الاستمرار في التعليم الأساسي. ومع ذلك، **تزداد نسبة التسرب في المرحلة الإعدادية، حيث بلغت 1.1% للفتيات في الفئة العمرية 12-14 سنة، مقابل 0.7% للفتيان في ذات المرحلة التعليمية، ما يعكس الحاجة إلى مزيد من الدعم لاستمرار الفتيات في هذه المرحلة.**

وفيما يتعلق بالانتقال بين المراحل التعليمية، **سجل معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية 98.8% للفتيات، مقابل 97.5% للفتيان**، مما يشير إلى أن الفتيات يحققن انتقالًا أفضل بين هاتين المرحلتين. لكن الأمر يختلف في المرحلة الثانوية، حيث بلغ معدل الانتقال النسبي من **الإعدادي إلى الثانوي 45% للفتيات في التعليم الثانوي العام، بينما كانت النسب أقل في التعليم الثانوي الفني 13.7% للثانوي الصناعي و20% للثانوي التجاري (والاحصاء، 2023).**

وبالرغم من هذه التحديات، أطلقت الدولة العديد من المبادرات بالتعاون مع الأمم المتحدة لدعم وتمكين الفتاة المصرية في الفترة الأخيرة. **تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز قدرة الفتيات أقل من 18 عامًا، من خلال بناء مهاراتهن التعليمية والاجتماعية والاقتصادية**، حيث تعمل هذه المبادرات على توفير بيئة داعمة لهن وتشجيعهن على الاستمرار في التعليم. ومن أشهر هذه المبادرات، **"دوّي" و"نورة"**، اللتان تركزان على تمكين الفتيات في مختلف المجالات.

في النهاية، يظهر أن هناك تكافؤًا نسبيًا في القيد بين الريف والحضر في مراحل التعليم الأساسية، مع بعض التفوق في الريف في التعليم الثانوي. هذا التفوق قد يشير إلى تأثير المبادرات الحكومية أو المجتمعية التي تعزز تعليم الفتيات في المناطق الريفية. ومع ذلك، تظل هناك تحديات في تحسين معدل الانتقال إلى التعليم الثانوي، خاصة في المناطق الحضرية. بناءً على هذه البيانات، من المهم مواصلة تطوير السياسات التعليمية لضمان توفير فرص تعليمية شاملة للفتيات في كافة المراحل الدراسية وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المناطق.

3. الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

تواجه فئة ذوي الاحتياجات الخاصة العديد من التحديات في مجال التعليم، من خلال دراسة ميدانية عن تمكين التعليمي لطلاب لذوى الاحتياجات الخاصة في التعليم قبل الجامعي (هاشم، الشريف، و عبد الحميد، 2023) تم ملاحظة بعض التحديات والمعوقات التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم وتمكينهم منها: ضعف الميزانية المخصصة لدعم تمكينهم التعليمي، ما ينعكس سلبًا على فرصهم في الحصول على تعليم شامل. كما أن هناك قصورًا في تطبيق القوانين والتشريعات التي أقرها الدستور لدعم هذه الفئة، مما يحد من قدرتهم على الاستفادة من حقوقهم التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، يعاني ذوي الاحتياجات الخاصة من نقص في خدمات الإعاشة المناسبة، وضعف في التدريب والتطوير الذاتي، مما يعيق تقدمهم الأكاديمي. كما أن إجراءات الالتحاق بالمدارس ما تزال معقدة، مما يعزز من صعوبة الوصول إلى التعليم. هناك أيضًا نقص في مراكز خدمات وإرشاد ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم توافر مبان مدرسية مناسبة لاحتياجاتهم. كما أن قلة الاهتمام بتمكينهم من مواصلة تعليمهم، بالإضافة إلى ندرة المعلمين المدربين على التعامل مع هذه الفئة، يفاقم من هذه التحديات. وأخيرًا، تظل المكتبات ووسائل التعليم الخاصة بهم غير كافية أو مهيأة بالشكل المناسب لدعم تعلمهم بشكل فعال.

تمثل تعقيدات إجراءات الالتحاق بالمدارس لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة عائقًا رئيسيًا أمام وصولهم إلى التعليم بشكل سهل وميسر. هذه الإجراءات قد تشمل متطلبات معقدة في التسجيل أو احتياج الطلاب إلى موافقات خاصة، مما يعرضهم لتأخيرات أو حتى استبعاد من الفرص التعليمية المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، تظل المرافق المدرسية غير ملائمة بشكل كافٍ لاحتياجات هذه الفئة، حيث يفتقر العديد من المدارس إلى التسهيلات اللازمة مثل المداخل المجهزة أو الفصول الدراسية المعدة بشكل يناسب احتياجاتهم الخاصة، مما يؤثر سلبًا على مشاركتهم في العملية التعليمية. من جهة أخرى، يواجه طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة تحديًا كبيرًا بسبب قلة المعلمين المتخصصين المدربين على التعامل مع هذه الفئة. المعلمون الذين لا يمتلكون التدريب الكافي قد يجدون صعوبة في تقديم الدعم المناسب لاحتياجات الطلاب الأكاديمية والاجتماعية، مما يضعف قدرة هؤلاء الطلاب على الاستفادة القصوى من المناهج الدراسية. هذا النقص في التدريب المتخصص يؤدي إلى عدم تحقيق الفائدة المرجوة من التعليم ويعيق تقدمهم.

بناءًا عليه، من الضروري أن يتم توفير بيئة تعليمية أكثر شمولًا وتلبية للاحتياجات الخاصة، تتضمن تحسين الإجراءات الخاصة بالالتحاق بالمدارس، تجهيز المرافق التعليمية بشكل يتناسب مع هذه الفئة، وتدريب المعلمين بشكل مستمر للتعامل مع تحدياتهم مما يساعد في تسهيل وصولهم إلى التعليم وتمكينهم من الاستفادة الكاملة من الفرص التعليمية المتاحة لهم.

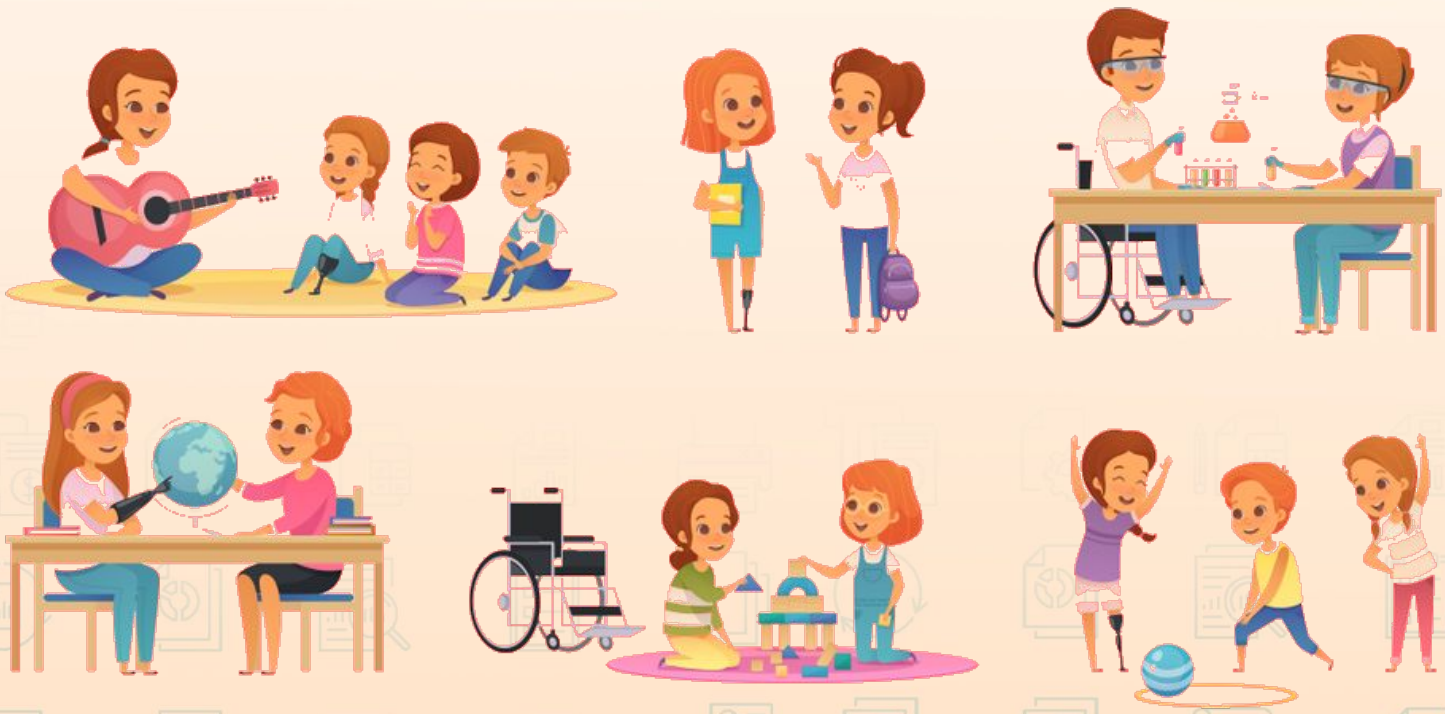

4. التعليم للطبقات المهمشة والأقل حظًا

يشير تقرير البنك الدولي للانفاق العام على قطاعات التنمية البشرية في مصر لعام 2022 إلى أن الأطفال من الأسر ذات الدخل المرتفع يسجلون في مراحل التعليم مثل رياض الأطفال والتعليم الثانوي بمعدل يزيد عن ضعف ما يسجله الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض. في مرحلة التعليم الابتدائي، يلاحظ أن نسبة التحاق الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض تصل إلى 100%، مما يعكس أن جميع الأطفال تقريبًا في هذه الفئة يتمكنون من الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ومع ذلك، يتزايد التفاوت في المرحلة الثانوية، حيث لا تتجاوز نسبة التحاق الأطفال من الأسر محدودة الدخل بالتعليم الثانوي نصف تلك النسبة للأطفال من الأسر الأعلى في الدخل، الذين تبلغ نسبة التحاقهم نحو 90%. كما يظهر نفس التفاوت في المرحلة الإعدادية، حيث يتمكن الأطفال من الأسر ذات الوضع الاقتصادي الجيد من إتمام هذه المرحلة بشكل أكبر، بينما لا يتجاوز 62% فقط من أطفال الأسر الفقيرة إتمام التعليم الإعدادي. هذا الفارق يعكس العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر ومدى فرصة أبنائهم في الحصول على التعليم. وتشير هذه الفجوات إلى ضرورة تطوير سياسات تعليمية تضمن تكافؤ الفرص لجميع الأطفال بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية.

علاوة على ذلك، تعود هذه الفجوات إلى عدة عوامل، أبرزها ضعف البنية التحتية التعليمية في المناطق الفقيرة، قلة الموارد والمرافق التعليمية،

فضـ

لاً عن نقص الوعي بأهمية التعليم في بعض المناطق. كذلك، تلعب الدروس الخصوصية دورًا كبيرًا في ذات الدخل المحدود. وهذا التفاوت يعزز الفجوة التعليمية بين الفئات الاجتماعية، حيث يحصل الأطفال من الأسر مرتفعة الدخل على فرص دعم أكاديمي إضافية، مما يعزز تفوقهم مقارنة بأقرانهم من الأسر الأقل دخلًا.

5. التعليم للاجئين

على الرغم من الدعم الذي تقدمه مصر للاجئين ، إلا أن الكثير منهم يواجهون صعوبات جمة في تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء،

فضـ

لـ أ عن عبء تكاليف التعليم. غالبًا ما ينتهي بهم الأمر في دوامة من الديون والفقر، مما يضطرهم إلى الل

في الوقت ذاته، يشعر اللاجئون بالقلق على مستقبل أطفالهم في ظل التكدس وكثافة الفصول الذي يعاني منه، بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة التي تتطلبها المدارس الخاصة. كما يخشى العديد من اللاجئين من التمييز الذي قد يتعرض له أبناؤهم بسبب وضعهم الاجتماعي، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها الأطفال في التكيف مع المنهج الدراسي بسبب عدم إجادتهم اللغة العربية بشكل كافٍ. هذه العوامل تجعل من الصعب على أطفالهم الحصول على تعليم مستمر أو ذو جودة عالية (محمد، سلطان، و حسن، 2024

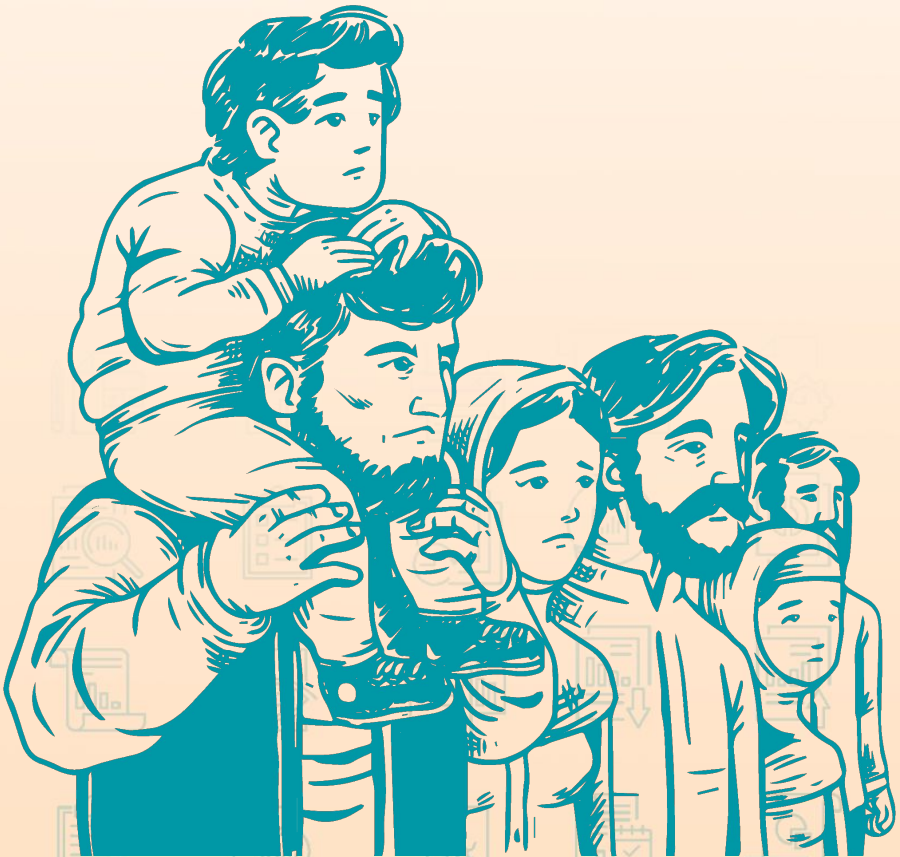

جزء من التحديات التي يواجهها اللاجئين هي وضع الحكومة المصرية شرطًا أساسيًا للتسجيل في المدارس الحكومية وهو الحصول على إقامة، مما يشكل حاجزًا كبيرًا للكثير من الأسر اللاجئة وطالبي اللجوء. إضافة إلى ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في مصر تزيد من معاناة هؤلاء الأطفال، حيث تصبح الرسوم الدراسية، بما في ذلك رسوم التسجيل والنقل، عائقًا أخر. كما يواجه بعض الأطفال في المدارس حالات من التنمر والتمييز من قبل المعلمين وزملائهم، مما يعوق قدرتهم على الالتحاق بالمدارس أو يدفعهم للتسرب منها. تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى أنه بحلول أكتوبر، أن تقريبيًا يوجد 264 ألف طفل لاجئ وطالب لجوء في سن الدراسة في مصر، نصفهم تقريبا خارج المدرسة. وأشارت دراسة حديثة أن 9 ألاف طفل يصلون إلى البلاد شهريا ونصفهم تقريبا لا يرتاد المدرسة. لا تشمل هذه الأرقام قرابة 100 ألف لاجئ فلسطيني عبروا إلى مصر من غزة في العام الماضي من دون أن يتم تسجيلهم لدى مفوضية اللاجئين **(Watch، 2024).**

على الرغم أنه بموجب القوانين الدولية، تتحمل مصر المسؤولية في ضمان حق جميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم القانوني، في الحصول على التعليم دون أي تمييز. إذ إن مصر طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحق في التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، وكذلك التعليم الثانوي المجاني بشكل تدريجي، مثل **"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"** و**"اتفاقية حقوق الطفل".**

علاوة على ذلك، فإن انضمام مصر إلى **"الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم"** يفرض عليها تقديم نفس الفرص التعليمية للأجانب المقيمين على أراضيها كما تقدم لمواطنيها. كذلك، توقيع مصر على **"اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"** يضمن للأطفال ذوي الإعاقة الحق في التعليم المجاني الابتدائي والثانوي الجيد والشامل، على قدم المساواة مع الآخرين في المجتمعات التي يعيشون فيها **(Watch، 2024)**. إلا أن وضعت مصر بعض الاشتراطات عند تصديقها على اتفاقية عام 1952 الخاصة بشئون اللاجئين وتقديم الحماية لهم، هذه الاشتراطات أعطت مصر الحق في اعتبار اللاجئين كأجانب، بناءًا عليه، يتم استثناؤهم من بعض الحقوق التي يتم إعطاؤها للمصريين أنفسهم **(ابراهيم، 2017).**

لذلك، من الضروري أن تعكس ميزانية التعليم احتياجات اللاجئين وتخصص موارد كافية لدعم تعليمهم، بما يضمن لهم فرصًا تعليمية عادلة ومتساوية. يجب أن يتزامن ذلك مع تعزيز التعاون الدولي لتمويل برامج تعليمية موجهة للاجئين، بما يسهم في تأهيلهم وتطوير مهاراتهم، وبالتالي تمكينهم من المساهمة الفعالة في المجتمع الذي يعيشون فيه

التشريعات والقوانين التعليمية الحالية

تعتبر القوانين والتشريعات التعليمية من الأسس التي تحدد ملامح النظام التعليمي في الدولة، حيث يعد التعليم جزءًا أساسيًا من هيكل الدولة، تتضمن تلك التشريعات مجموعة من القوانين التي تضمن حق التعليم لجميع المواطنين. ومع ذلك، يواجه تنفيذ هذه الحقوق على الأرض العديد من التحديات.

على سبيل المثال، تعتبر المادة **19 من الدستور المصري لعام 2014** من أهم النصوص الدستورية القانونية التي تناولت حق التعليم. وتنص المادة على أن "التعليم حق تكفله الدولة" وأن "الدولة تكفل التعليم المجاني في مراحله المختلفة"، بما في ذلك التعليم الأساسي، كما يجب أن يكون التعليم الأساسي "إلزاميًا" وفقًا للدستور. إلا أن تطبيق هذه المادة لا يزال يواجه تحديات كبيرة، حيث تظل المدارس الخاصة تشكل عبئًا إضافيًا على الأسر ذات الدخل المنخفض، في حين أن المدارس الحكومية لا تكفي لتغطية احتياجات جميع الطلاب في ظل الزيادة السكانية والتحديات الاقتصادية. على الرغم من النص الدستوري الواضح الذي يضمن الحق في التعليم، إلا أن التفاوت في مستويات التعليم وجودته، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، يتطلب إعادة النظر في أليات تنفيذ هذه الحقوق. كذلك يعد **قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981** من القوانين الرئيسية التي تحكم النظام التعليمي في مصر. هذا القانون ينظم مراحل التعليم المختلفة، من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي والعالي. ومن خلاله، تم التأكيد على مجانية التعليم في المراحل الأساسية والالتزام بتوفير تعليم جيد لجميع المواطنين. إلا أن التعديلات التي طرأت على القانون على مدار السنوات لم تساهم بالقدر الكافي في حل مشكلات النظام التعليمي، مثل التفاوت في جودة التعليم بين المناطق، واكتظاظ الفصول الدراسية. فبرغم النصوص التي تتعلق بالتعليم المجاني، إلا أن الرسوم الدراسية التي تفرض في المراحل الثانوية والعالية، إضافة إلى الرسوم التي تفرض في بعض المدارس الحكومية، تحد من تطبيق مبدأ **"التعليم المجاني"** الذي ينص عليه الدستور، وهو ما أتاحه التعديل الأخير للقانون عام 2019 والذي نص ان "ويجوز تحصيل مقابل خدمات إضافية تؤدى للتلاميذ, أو تأمينات عن استعمال الأجهزة والأدوات, أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الأساسي الإلزامي, ويصدر بتحديد هذا المقابل وأحواله قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني."

فيما يخص القوانين والتشريعات التي تتناول حماية الاطفال من التمييز، نص **البند (ب)** من قانون الطفل على أن :

يكفل هذا القانون، على وجه الخصوص، المبادئ والحقوق الأتية: **الحماية من أي نوع من أنواع التمييز بين الأطفال، بسبب محل الميلاد أو الوالدين، أو الجنس أو الدين أو العنصر، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر، وتأمين المساواة الفعلية بينهم في الانتفاع بكافة الحقوق. وعلى الرغم من النصوص الواردة في الدستور المصري التي تؤكد مبدأ المساواة أمام القانون، إلا أن هناك تحديات قانونية تتعلق بمكافحة التمييز في التعليم. مازال يتعرض الطلاب من الفئات المهمشة مثل الفتيات في بعض المناطق الريفية، وذوي الإعاقة، وغيرهم، لتمييز في الوصول إلى التعليم. نتيجة لذلك، القانون المصري بحاجة إلى تحديثات تتضمن مكافحة التمييز في نظام التعليم بشكل أكثر فعالية، مما يضمن تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في الالتحاق بالمدارس والجامعات.**

التحديات القانونية في تنفيذ الموازنة التعليمية دور التشريعات في تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية

الموازنة التعليمية في مصر تعد من الأدوات الرئيسية التي تساهم في ضمان فرص التعليم لجميع المواطنين بشكل عادل. ورغم أن الدستور المصري يضمن حق التعليم للجميع، إلا أن تنفيذ هذا الحق يواجه العديد من التحديات القانونية والعملية. **تنص المادة 19 من الدستور المصري لعام 2014** على **أن التعليم حق أساسي لكل مواطن**، وأن التعليم الابتدائي يجب أن يكون مجانيًا وإلزاميًا. ومع ذلك، لا يتم تطبيق هذا الحق بالشكل الكامل، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تفتقر إلى الموارد التعليمية المناسبة.

من أبرز التحديات التي تواجه الموازنة التعليمية في مصر هي كيفية تخصيص الموارد المالية بشكل عادل. بالرغم من تخصيص جزء كبير من الموازنة العامة للتعليم، إلا أن توزيع هذه الأموال لا يعكس دائمًا احتياجات المناطق الفقيرة والمحرومة. تظهر الأرقام والتقارير تفاوتًا كبيرًا بين المدارس في المدن الكبرى والمدارس في الريف، من حيث جودة التعليم والموارد المتاحة. علاوة على ذلك، **قانون التعليم المصري رقم 139 لسنة 1981** ينص على ضرورة توفير التعليم المجاني، ولكن لم يوضح كيفية تخصيص هذه الموارد بشكل متساوٍ بين جميع المناطق.

بالإضافة إلى هذا، أحد الأمثلة الواضحة على إهدار الموارد والتوجيه الخاطئ للموارد المالية الحكومية المحدودة هو **مشروع "التابلت"** الذي تم إطلاقه في المدارس الثانوية في السنوات القليلة الماضية -قبل محاولة تدارك الموقف الإصلاحات التعليمية التي تلتها في السنة الماضية من تدريبات وصيانات وارساء قواعد الاستخدام- ، والذي كان من المفترض أن يسهم في تحسين جودة التعليم الرقمي، إلا أن التنفيذ لم يكن على المستوى المتوقع، حيث واجه الطلاب صعوبات في استخدام التابلت بسبب عدم وجود تدريب كافٍ لهم أو للمعلمين على كيفية استخدامه بشكل فعال، كما أن الأجهزة كانت تعاني من أعطال تقنية متكررة. فبلغ تكلفة المشروع 13.5 مليار جنيه بالإضافة إلى مليار جنيه تكلفة سنوية لبناء المحتوى الرقمي علاوة على استيراد 65% من تصنيعه بالدولار من الخارج **(البديلة، 2023)**. هذا النوع من المشاريع يتطلب تخصيصًا دقيقًا للموارد وضمان التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية لضمان تحقيق الفائدة المرجوة منه.

التحدي الأخر يكمن في وجود تمييز اجتماعي واقتصادي يؤثر على فرص التعليم. رغم أن **الدستور ينص على المساواة في الحقوق بين المواطنين**، إلا أن الواقع يختلف، حيث يعاني الأطفال في الأسر محدودة الدخل من صعوبة في الحصول على تعليم جيد بسبب تكاليف التعليم غير الرسمي، مثل الدروس الخصوصية. إضافة إلى ذلك، يواجه الطلاب في بعض المدارس الحكومية مشاكل تتعلق بجودة التعليم وعدم توفير بيئة تعليمية ملائمة، مما يزيد من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. بناءً على هذه التحديات، هناك حاجة ملحة لإصلاحات تشريعية واقتصادية تتجاوز مجرد تخصيص الأموال. من الضروري أن يتم توجيه الموارد المالية بشكل أكثر عدالة، بحيث تضمن المساواة في الفرص التعليمية لكل الطلاب في مختلف المناطق. ويتطلب هذا الأمر تعديل القوانين لضمان توزيع الموارد بشكل يتماشى مع احتياجات كل منطقة، وتوفير الدعم الكافي للمناطق الأكثر احتياجًا، مع دراسة كيفية انفاق المخصصات التعليمية بكفاءة تتماشى مع المتطلبات الحقيقية الفعلية لإصلاح المنظومة التعليمية.

الفرص التشريعية المستقبلية لتحسين التعليم

الفرص التشريعية المستقبلية لتحسين التعليم في مصر تتمثل في تحديث وتطوير القوانين الحالية بما يتوافق مع احتياجات منظومة التعليم ويعزز من جودة التعليم ويشمل ذلك تعديلات على بعض القوانين التي تُعتبر شائكة أو بحاجة إلى تحسين. ومن أبرز هذه الفرص التشريعية:

أولاً، تطوير قانون التعليم الأساسي: يجب تعديل قانون التعليم الأساسي بحيث يضمن التعليم الشامل لجميع الأطفال دون تمييز، ويقلل من تعقيدات الإجراءات البيروقراطية، أيضًا، يجب أن تركز التعديلات على تقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، مما يضمن توفير تعليم جيد للجميع من خلال زيادة مخصصات المدارس في المناطق الفقيرة، وتحسين البنية التحتية لهذه المدارس.

ثانيًا، إعادة النظر في قانون التعليم الخاص: غالبًا ما تعاني المدارس الخاصة من غياب رقابة كافية على رسومها وجودة التعليم فيها، مما يؤدي إلى زيادة التفاوت في فرص التعليم. يجب تعديل التشريعات المتعلقة بالمدارس الخاصة لتقنين الرسوم الدراسية، مع ضمان أن تقدم هذه المدارس تعليمًا بجودة عالية يتناسب مع احتياجات الطلاب. إضافة إلى ذلك، ينبغي وضع آليات واضحة لمراقبة المناهج الدراسية في المدارس الخاصة لضمان توافقها مع المنهج الوطني الرسمي.

ثالثًا، قانون التعليم الجامعي: يجب أن يشمل قانون التعليم الجامعي تعديلات تتيح مزيدًا من التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة وبين المؤسسات التعليمية المختلفة، لتحسين جودة التعليم العالي وتلبية احتياجات سوق العمل. من المهم وضع قوانين تشجع على الابتكار في التعليم الجامعي، مع إدخال تخصصات جديدة تلائم التغيرات الاقتصادية العالمية ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة.

أخيرًا، تفعيل قوانين مكافحة التمييز في التعليم: توجد حاجة ضرورية لتعديل القوانين التي تتعلق بالتمييز في التعليم، سواء كان بناءً على الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعي. يجب أن تضمن التشريعات التعليمية حق جميع الطلاب في التعليم من دون أي تمييز، مع التركيز على الفئات المهمشة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة واللاجئين. من خلال هذه التعديلات التشريعية، يمكن تحقيق تحسن ملموس في النظام التعليمي المصري وتوفير فرص تعليمية متساوية وعالية الجودة لجميع المواطنين، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر عدالة.

التوصيات والمقترحات

أولا فيما يخص الموازنة التعليمية والاستحقاق الدستوري

- **ضمان تنفيذ الاستحقاقات الدستورية في التعليم من خلال تحسين توزيع الموازنة:** زيادة تخصيص ميزانية التعليم بشكل تدريجي لتوسيع نطاق التعليم المجاني والإلزامي، وتغطية تكاليف التعليم الثانوي والعالي للأسر ذات الدخل المنخفض. تعزيز الحوافز للطلاب من المناطق المحرومة لتوفير فرص تعليمية متساوية. مع زيادة دعم المدارس الحكومية ذات الكثافة الطلابية العالية وتوزيع الموارد بشكل عادل والتركيز على تقليل الفجوة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة من حيث الجودة.

- **تحقيق الشفافية وتعزيز الرقابة على توزيع الموارد التعليمية**: من الضروري تحسين شفافية وفعالية إدارة الموازنات التعليمية على جميع المستويات، وتوفير أليات رقابة فعالة لضمان أن تكون الموارد المخصصة للتعليم تستخدم بكفاءة. يجب توفير أليات واضحة للرقابة المجتمعية على القرارات المتعلقة بالتعليم بشكل يتماشى مع احتياجات الطلاب، بما في ذلك تدعيم دور المنظمات الأهلية في مراقبة توزيع الموارد والحد من الفساد.

- **تحسين فعالية الحوكمة والرقابة القانونية في القطاع التعليمي:** لتحسين فعالية التعليم وضمان توجيه الموارد بشكل صحيح، من الضروري تعزيز وتطوير الإدارة القانونية في تنفيذ المشروعات التعليمية. يشمل ذلك تحديث أو إضافة قوانين جديدة تحفز على تطبيق معايير جودة عالية في إدارة المدارس والمرافق التعليمية. مع ضمان أن تكون هذه المراجعات القانونية مستمرة وفي جميع مستويات النظام التعليمي

ثانيًا فيما يخص تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم

- **الحد من التمييز في التعليم وتوسيع مفهوم شمولية النظام التعليمي:** وضع أليات لضمان التعليم الشامل والمتساوي لجميع الفئات، وإنشاء برامج توعية لمكافحة التمييز في المدارس.

- **تحسين تدريب المعلمين وتوفير بيئة تعليمية ملائمة:** تطوير برامج تدريب المعلمين وتوفير تقنيات تدريس مبتكرة، مع تحسين بيئة العمل في المدارس بما يضمن تقديم تعليم عالي الجودة.

- **العمل على تحقيق مبدأ التكافؤ في الفرص التعليمية لجميع الفئات:** توفير برامج ومبادرات دعم مبتكرة لتقليل التكاليف على الأسر محدودة الدخل، مثل المنح الدراسية، وتقديم الدعم المالي المباشر للطلاب في مرحلة التعليم الأساسي.

- **توفير برامج تعليم شامل للأطفال ذوي الهمم:** من خلال تطوير البرامج التعليمية المتخصصة للأطفال ذوي الهمم، وتوفير بيئة تعليمية دامجة تتيح لهم المشاركة في جميع الأنشطة المدرسية.

- **مراجعة السياسات التشريعية الخاصة بالتعليم:** مراجعة القوانين المتعلقة بالتعليم لتكفل مزيدًا من العدالة في توزيع الموارد، وضمان تطبيق القوانين التي تضمن الحق في التعليم لجميع الأطفال بدون استثناء.

- **تعزيز الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحسين جودة التعليم.**

ثالثًا توصيات للمجتمع المدني المصري:

- **الضغط على الحكومة لتوسيع حقوق التعليم:** يمكن للمجتمع المدني أن يضغط على الحكومة المصرية لتوسيع نطاق الحقوق التعليمية، بما يشمل تأكيد حق جميع الأطفال في الحصول على تعليم مجاني وإلزامي في جميع المراحل التعليمية. كذلك يمكن اعداد حملات عن تعزيز الوعي حول حقوق التعليم وتعليم المواطنين كيفية المطالبة بهذه الحقوق.

- **المبادرات المجتمعية:** يمكن للمنظمات غير الحكومية دعم المبادرات المحلية التي تهدف إلى دعم التعليم في المناطق المحرومة، مثل تقديم منح دراسية، وتوفير المواد التعليمية، وتنظيم أنشطة لرفع مستوى التعليم في هذه المناطق.

- **الدعوة إلى تمويل أكبر للتعليم:** من خلال تنسيق المجتمع المدني مع الحكومة لتحديد أوجه القصور في الموازنة التعليمية وتوجيه الاهتمام إلى زيادة التمويل المخصص للتعليم. عن طريق الحملات التوعوية والضغط السياسي مما يساهم في خلق بيئة تعليمية أكثر عدلاً.

- **التعاون مع المدارس والمؤسسات التعليمية:** التعاون مع المدارس الحكومية لتحسين جودة التعليم، من خلال تقديم دورات تدريبية للمعلمين، وإنشاء برامج دعم نفسي واجتماعي للطلاب في المناطق الأكثر حاجة. هذا التعاون يساعد في تعزيز ثقافة العدالة الاجتماعية داخل المجتمع المدرسي.

رفع الوعي حول التمييز الاجتماعي في التعليم: ويكون عن طريق نشر الوعي حول قضايا التمييز الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة التعليمية. تنظيم ورش عمل وبرامج توعية يمكن أن يساعد في تغيير المواقف الاجتماعية السلبية ويحسن من العدالة في التعليم بين جميع الطلاب بغض النظر عن جنسهم أو خلفيتهم الاجتماعية

قائمة المراجع

· English References

- **Ambrosino, R., Ambrosino, R., Heffernan, J., & Shuttlesworth, G. (2008).** ***Social Work and Social Welfare: an introduction.*** **Thomson Books/cole.**

- **Krafchik, W. ((2014)).** ***A Guide to the Egyptian Budget.*** **https://www.internationalbudget.org/wpcontent/uploads/A-Guide-to-the-Egypt-Budget.pdf.**

- **The World Bank. (2002).** ***Beyond Economic Growth, Washington Meeting the Challenges of Global Development.***

- **Watch, H. R. (2024).** مصر: التعليم مقيّد للاجئين. **Human Rights Watch. Retrieved from https://www.hrw.org/ar/news/2024/12/02/egypt-education-restricted-refugees.**

- **World Bank.**مراجعة الإنفاق العام في مصر لقطاعات التنمية البشرية - الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة: المجلد II - التعليم والتعليم العالي والصحة (Vol. 2) (Arabic). **Washington, D.C.: World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/099445409262223752/P175907102b76b3f1151214e6c1b11e13937b12503fb.**

• المراجع العربية

- **الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية.** كتاب الاحصاء السنوي: للعام الدراسي ***2023/2024.*** **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.**

- **أحمد حسين. محمد، أمل علي. سلطان، سلمى حسني. حسن. (2024). الاحتياجات التعليمية للطلاب اللاجئين في المؤسسات التعليمية في مصر: دراسة تحليلية.** المجلة التربوية لتعليم الكبار- كلية التربية – جامعة اسيوط. ***176-200.***

- **اسماء الهادي، عبد الحي. (2016). التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية.** مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ***35(170)، 599-649.***

- **الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء. (2023).** النشرة: مصر في أرقام-التعليم.

- **الوثيقة الرسمية للدستور المصري. (2014). المادة 8 & 9 & 19 & 238.**

- **المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2023).** حقيقة تراجع الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم في الموازنة العامة ***2023/2024.***

- **ايمان عبد الوهاب. هاشم، اماني محمد. الشريف، سكينة محمد. عبد الحميد. (2023). التمكين التعليمي لطلاب لذوى الاحتياجات الخاصة في التعليم قبل الجامعي.** المجلة التربوية لتعليم الكبار– كلية التربية – جامعة أسيوط. **223-255.**

- **حلول للسياسات البديلة. (2023).** التعليم ليس للجميع... تداعيات الإنفاق الحكومي على إتاحة التعليم.
https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/1318/education-for-some-implications-of-government-spending-for-access-to-education.

- **سلمى، ابراهيم. (2017).** اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة. **المركز الديموقراطي العربي.**

- **عزة احمد، علي. (2019). تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة.** مجلة العلوم التربوية - كلية التربية بقنا، **16-73.**

- **علي السيد، الشخيبي. (2002).** علم اجتماع التربية المعاصر. **دار الفكر العربي: القاهرة.**

- **وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية. (2024).** موازنة المواطن عن الموازنة المعتمدة لعام ***2025/2024.*** **وزارة المالية. الإصدار 11.**

- **وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية، اليونيسيف. (2024).** تسليط الضوء على الأطفال في موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤: ملخص الشفافية للموازنة رقم ٩. **وزارة المالية. مصر.**

- **وزارة المالية المصرية. (2024).** البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥. **القاهرة.**